

ندوة المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

"قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي حول تسهيل التمويل الممتد

المقدم لمصر 2023"

## قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي حول تسهيل التمويل الممتد المقدم لمصر<sup>1</sup>

أ.د. محمود أبو العيون \*

### أولاً: مقدمة

لقد أصبح من المعروف والمتداول أن مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي قد أصدر في 16 ديسمبر 2022 قراراً بالموافقة على تمويل مصر بقرض قيمته 3 بليون دولار أمريكي وفق تسهيلات التمويل الممتد Extended Fund Facility (EFF) يمتد أجله 46 شهراً، ويتم السحب من هذا التمويل على 9 أقساط متساوية في كل من مارس وسبتمبر حتى 15 / 9 / 2026. وخلال فترة استخدام التمويل يتوقع الصندوق أن يساعد هذا القرار التمويلي على توفير تمويل إضافي قيمته 14 بليون دولار لمصر من عدة مصادر تمويلية أخرى.

يلقي التحليل التالي الضوء على أسباب لجوء الحكومة المصرية للصندوق، كما يبين حجم الفجوة التمويلية المقدرة خلال فترة تنفيذ الاتفاق ومصادر تمويلها، كما يلقي الضوء على مختلف الإجراءات التي التزمت الحكومة المصرية بتنفيذها خلال تلك الفترة، وكذلك السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي التزمت الحكومة المصرية بتنفيذها وفق خطاب النوايا المقدم منها للصندوق في 30 نوفمبر 2022 للحصول على التمويل، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الكلية التي ارفقت بهذا الخطاب<sup>2</sup>.

### ثانياً: الالتزامات المقابلة لقرار الصندوق

جاء بقرار مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي بالموافقة على خطاب النوايا المقدم من الحكومة المصرية للالتزامات التالية التي تعهدت الحكومة المصرية بتنفيذها خلال سنوات تنفيذ الاتفاق:

- التحول الدائم لنظام مرن لتحديد سعر صرف الجنيه المصري، بغرض زيادة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.

<sup>1</sup> عقدت الندوة بمقر معهد التخطيط القومي يوم الإثنين الموافق 6 فبراير 2023 بحضور خبراء ومشاركين من مختلف التخصصات والمهنيين بالشأن الاقتصادي المصري.

\* أستاذ الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الزقازيق - محافظ البنك المركز الأسبق.

- اتباع سياسة نقدية تهدف إلى التخفيض التدريجي لمعدل التضخم للمستوى المستهدف من البنك المركزي، مع تقوية آليات انتقال السياسة النقدية.
  - ضبط أوضاع المالية العامة وإدارة الدين، لخفض نسبة الدين العام للنتاج المحلي الإجمالي، ولاحتماء الاحتياجات التمويلية.
  - زيادة الانفاق الاجتماعي، وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الضعفاء.
  - إدارة المشروعات الاستثمارية القومية بطريقة تتصف بالاستدامة الخارجية، وعلى نحو يدعم الاستقرار الاقتصادي.
  - ادخال إصلاحات هيكلية واسعة المجال لتخفيض تدخل الدولة، ولتمهيد أرضية متكافئة للجميع، ولتسهيل النمو الذي يقوده القطاع الخاص، مع تقوية الحوكمة والشفافية في القطاع العام.
- وللوقوف على الأسباب التي دعت الحكومة المصرية للالتزام بتلك التعهدات، من الضروري إلقاء الضوء على الفترة التي سبقت التقدم للصندوق بطلب التمويل، وما شابها من وقائع.

### ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية السابقة لقرار الصندوق

لقد واجهت مصر بعد انتهاء فترة وباء كوفيد-19 العديد من المشكلات التي عايشها معها دول العالم المختلفة، وقد أشاد تقرير الصندوق بنجاح مصر في تخطي آثار وباء كوفيد-19 بدون مشكلات جوهرية، خصوصاً وأن الحكومة المصرية سبق أن حصلت على تمويل من الصندوق لمواجهة آثار هذا الوباء.

لقد كان معدل النمو الحقيقي جيداً حتى نهاية 2020 / 2021، وبلغ العجز الأولي في الموازنة 1.8% من الناتج المحلي في ذات العام، وبلغت أصول البنك المركزي بالنقد الأجنبي (Tire 1+2)<sup>3</sup> نحو 49.5 بليون دولار في نهاية السنة المالية 2020 / 2021. وظل معدل التضخم منخفضاً حيث بلغ معدله 4.9%، كما كانت مؤشرات الجهاز المصرفي جيدة في نهاية تلك السنة المالية.

وخلال السنة المالية 2021 / 2022 بدأت بعض الاختلالات في الظهور، فقد ارتفع العجز في الحساب الجاري بسبب استمرار زيادة المدفوعات عن الواردات، وبدء خروج مستثمري الحافظة (النقود الساخنة). وقد مول العجز في الحساب الجاري بالسحب على صافي الأصول الأجنبية للبنوك التي انخفضت إلى

<sup>3</sup> تشمل احتياطات البنك المركزي المصري، وودائعه لدي البنوك.

11.8 بليون دولار من 18 بليون ما بين فبراير 2021 ونفس الشهر 2022، ومع هذا استمر تثبيت سعر الصرف.

وقد تعقدت المشاكل الاقتصادية بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ففي فبراير 2022 أصدر البنك المركزي قرارًا بقصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية وإلغاء الاستيراد عن طريق مستندات التحصيل التي كان المستوردون المصريون يعتمدون عليها في علاقاتهم مع المصدرين والموردين من الدول الأخرى، وذلك لمواجهة زيادة الواردات ولتخفيف الضغوط على سوق الصرف الأجنبي.

وخلال الفترة من يناير وحتى مارس 2022 استمر خروج مستثمرو الحافظة من السوق المصري بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير، وقدرت المبالغ التي خرجت بنحو 21 بليون دولار. واستدعى ذلك تدخل البنك المركزي بقوة في سوق النقد الأجنبي، فانخفض رصيد إجمالي احتياطياته من النقد الأجنبي (Tire1+2) إلى 36.9 بليون دولار بعدما كان قد بلغ نحو 49.5 بليون دولار في نهاية يونيو 2021.

ولمواجهة ذلك، قرر البنك المركزي في 21 مارس 2022 تخفيض سعر الصرف بنحو 15%، كما قررت لجنة السياسة النقدية التشدد برفع أسعار الفائدة بواقع 100 نقطة أساس إلى 9.25%، كما أصدرت بنوك القطاع العام شهادات ادخارية أجلها عام بعائد 18% امتصت نحو 755 بليون جنية من السوق (أي ما يعادل نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي).

واستجابت بعض دول مجلس التعاون الخليجي لطلب الحكومة المصرية بتقديم الدعم لميزان المدفوعات المصري فقامت بربط ودائع قصيرة الأجل بالنقد الأجنبي لدى المركزي بلغت قيمتها نحو 13 بليون دولار. ولجأت الحكومة أيضا في أغسطس 2021 إلى تسهيل ما أضيف لحصتها من حقوق السحب الخاصة لدي صندوق النقد الدولي إلى عملات أجنبية قابلة للاستخدام. كما عملت الدولة على زيادة صادرات الدولة من الغاز الطبيعي في محاولة لزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ونتيجة لانخفاض سعر صرف الجنيه المصري وارتفاع قيمة فاتورة استيراد الحبوب بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ارتفع معدل التضخم إلى 13.2% في نهاية يونيو 2022، وأعلنت الحكومة حزمة من قرارات الحماية الاجتماعية قيمتها 130 بليون جنية (1.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولي كان قد قدم لمصر معونة فنية لإعادة تقدير وحساب إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي، وقد ساعد تطبيق هذه الطريقة الجديدة على رفع معدل النمو بحوالي 5% عما كان عليه قبل التطبيق، مما ساهم في تحسين مختلف المؤشرات المنسوبة للناتج المحلي.

وتعقدت المشاكل بدرجة أكبر بخفض الواردات بسبب قرارات فبراير 2022، مع عدم استجابة سوق الصرف الأجنبي للضغوط الواقعة على النقد الأجنبي، بالإضافة إلى القيود التي حدثت من إمكانية الحصول على تمويل من الأسواق الدولية في ذلك الوقت. ففي نهاية أغسطس 2022، استمر انخفاض احتياطات النقد الأجنبي (Tire 1+2) حيث وصل إلى 32.2 بليون دولار، وتحول رصيد صافي الأصول الأجنبية لدي البنوك إلى رقم سالب بلغ حوالي (-12 بليون دولار)، ومع الالتزام بقرارات تنظيم الاستيراد ظهرت متأخرات متراكمة لطلبات السوق من الواردات.

ومع استمرار الضغوط التضخمية، قام المركزي برفع الفائدة بنحو 200 نقطة أساس (مايو 2022)، ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 14% إلى 18% (سبتمبر 2022)، وارتفع معدل التضخم السنوي في أكتوبر 2022 إلى 16.2%. وقد صاحب ذلك تحول المستثمرين المحليين في سوق أدوات الدين الحكومي إلى الاكتتاب في الآجال القصيرة بأسعار عائد مرتفعة.

ودعت الحكومة المصرية لانعقاد مؤتمر اقتصادي خلال الفترة 23-25 أكتوبر 2022، صدر عنه مجموعة من القرارات منها ما يلي:

- إعلان الالتزام من قبل البنك المركزي المصري بتطبيق سعر صرف مرن.
- إعلان البنك المركزي إلغاء قراره في فبراير لقواعد الاستيراد في ديسمبر 2022.
- أعلنت الدولة وثيقة الملكية العامة، وتم بيع أسهم في شركات مشتركة بنحو 1.3 بليون دولار.
- اعفي البنك المركزي من التزامه بتمويل المبادرات الداعمة لقطاعات معينة ونقل البعض منها للمالية.

وعقب انتهاء المؤتمر طلب البنك المركزي من البنوك تقديم عروض للشراء المستقبلي للعملة الأجنبية، وقامت البنوك بطرح شهادات ادخار لثلاث سنوات بعائد 17.5%، وقررت لجنة السياسات النقدية في 27 أكتوبر 2022 رفع سعر الفائدة بمقدار 200 نقطة أساس إضافية، واستمر الارتفاع في معدل دورة الودائع في البنوك. وفي بداية شهر نوفمبر 2022 انخفض سعر الجنيه بحدود 16.2% في بداية

التداول وبنحو 6% أخرى بعدها. ولدعم الفئات الهشة، أعلنت الحكومة عن تقديم حزمة إضافية لحماية أصحاب الدخل المحدود (70 بليون جنيه).

وفي ظل هذه الأوضاع وتحت هذه الضغوط تقدمت الحكومة بخطاب النوايا الذي سبقت الإشارة إليه، مصحوبا بطلب التمويل للصندوق.

#### رابعاً: احتياجات مصر التمويلية ومصادر التمويل المتاحة

قدر صندوق النقد الدولي حجم إجمالي الفجوة التمويلية التي تحتاجها مصر خلال سنوات تنفيذ الاتفاق بحوالي 18.1 بليون دولار أمريكي، ويبين الجدول التالي مكونات تلك الفجوة وأسلوب تقديرها:

جدول رقم (1): الاحتياجات التمويلية لمصر ومصادر تمويلها

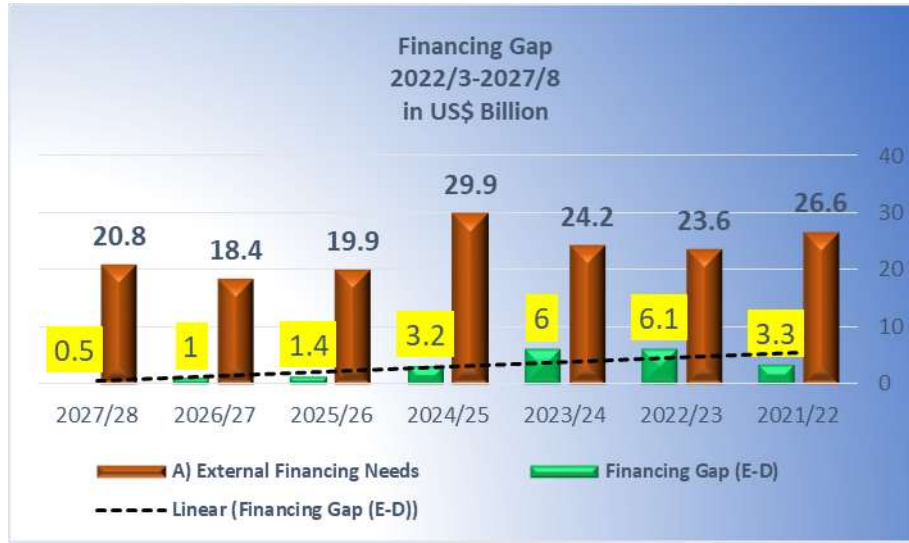
(بالبيون دولار أمريكي)

| Egypt: External Financing Needs & Sources (US\$ Billions) |            |            |            |          |            |            |            |
|---|------------|------------|------------|----------|------------|------------|------------|
|   | 2021/22    | 2022/23    | 2023/24    | 2024/25  | 2025/26    | 2026/27    | 2027/28    |
| A) External Financing Needs                               | 26.6       | 23.6       | 24.2       | 29.9     | 19.9       | 18.4       | 20.8       |
| B) External Financing Sources                             | 21.2       | 23.5       | 28.3       | 30.9     | 31         | 31.3       | 22.4       |
| C) Errors & Omissions                                     | -5.8       | 0          | 0          | 0        | 0          | 0          | 0          |
| D) Change in Reserves (B-A+C)                             | -11.2      | -0.1       | 4.1        | 1.2      | 11.1       | 12.9       | 1.6        |
| E) Targeted change in Reserves                            | -7.9       | 6          | 10.1       | 4.2      | 12.5       | 13.9       | 2.1        |
| <b>Financing Gap (E-D)</b>                                | <b>3.3</b> | <b>6.1</b> | <b>6</b>   | <b>3</b> | <b>1.4</b> | <b>1</b>   | <b>0.5</b> |
| <b>Sources of External Finance</b>                        |            |            |            |          |            |            |            |
| IMF EFF   |            | 0.7        | 0.7        | 0.7      | 0.7        | 0.3        | 0          |
| World Bank  |            | 1.1        | 0.5        | 0.5      | 0.5        | 0.5        | 0.5        |
| AIIB  |            | 0.4        |            |          |            |            |            |
| African Development Bank                                  |            | 0.3        |            |          |            |            |            |
| Arab Monetary Fund  |            | 0.3        | 0.3        |          |            |            |            |
| China Development Bank                                    |            | 1          |            |          |            |            |            |
| Sales of SOE + finance from GCC                           |            | 2          | 4.6        | 1.8      | 0.2        | 0.1        | 0          |
| Other   |            | 0.4        |            |          |            |            |            |
| <b>Total Sources of External Finance</b>                  |            | <b>6.2</b> | <b>6.1</b> | <b>3</b> | <b>1.4</b> | <b>0.9</b> | <b>0.5</b> |
| Source: Table 11 of the IMF Report                        |            |            |            |          |            |            |            |

وقد شملت الاحتياجات التمويلية المبينة بالجدول السابق كل من عجز الحساب الجاري، ومدفوعات خدمة الدين الخارجي، والمبالغ المطلوبة لتمويل الاستثمارات، بالإضافة إلى سداد الالتزامات المستحقة للصندوق. بينما شملت مصادر التمويل المتاحة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدفقات

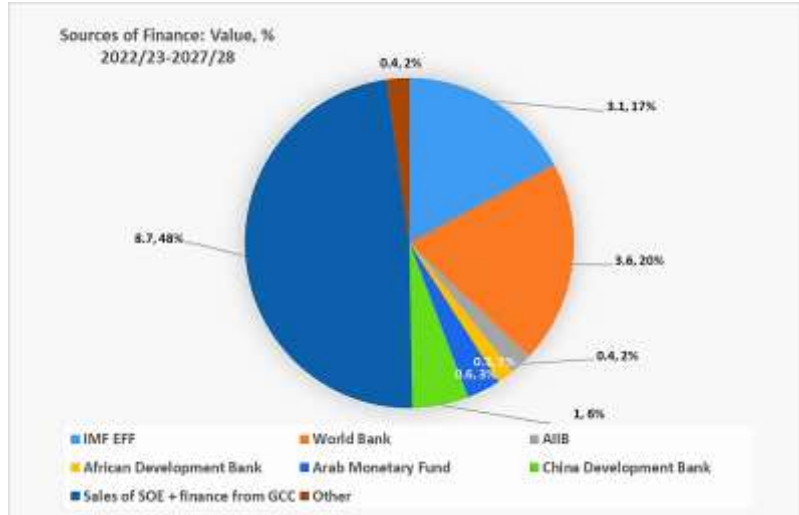
استثمارات الحافظة، والسحب من القروض الخارجية، والزيادة في صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي، بالإضافة إلى القروض المصرفية والخاصة.

ولعله من الملاحظ أن حجم التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال فترة البرنامج لم يزد على 3 بليون دولار، وواقع الأمر هو أن تحديد هذا الحد الأقصى الذي يمكن أن يقدمه الصندوق لمصر جاء لتجاوزها حصتها المقررة في الصندوق، وهو ما استلزم اتخاذ الصندوق قراراً استثنائياً بتقديم تسهيل التمويل الممتد بهذا المبلغ. ويبين الشكل رقم (1) الفجوة التمويلية لمصر حتى عام 2027-2028.



شكل رقم (1): الفجوة التمويلية التي ستواجه مصر 28/2027-23/2022 بالبيون دولار أمريكي

كما يبين الشكل رقم (2) مصادر تمويل الفجوة التمويلية المقدرة. ويلاحظ من هذا الشكل أن حصيلة بيع الشركات العامة تمثل النسبة الغالبة من مصادر التمويل بحوالي 48% من الإجمالي، بينما يأتي التمويل الذي سيقدمه البنك الدولي نحو 20% من إجمالي مصادر التمويل، ولا يحتل التمويل المقدم من صندوق النقد الدولي سوى المرتبة الثالثة من مصادر التمويل بحوالي 17% فقط.



شكل رقم (2): قيمة مصادر التمويل المتاحة وأهميتها النسبية

#### خامسًا: الإجراءات الحكومية وفق مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية الكلية

تقدمت الحكومة المصرية بخطاب نواياها للصندوق مصحوباً بمذكرة للسياسات الاقتصادية والمالية الكلية MEFP التي شملت التوجهات المستقبلية الحكومية تجاه عدد من القضايا مثل تنظيم سوق الصرف الأجنبي، والسياسة النقدية والمصرفية، والسياسة المالية، إلى جانب سياسات الإصلاح الهيكلي. وسنتناول ما ورد بالمذكرة بخصوص هذه العناصر الأربعة فيما يلي:

#### 1. سوق الصرف الأجنبي

أكدت الحكومة المصرية في المذكرة المشار إليها أنها لضمان مرونة سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية فإنها توافق على ما يلي:

- التزام البنك المركزي المصري بشكل مستمر بمرونة سعر الصرف وعدم ابتعاده عن سعر الصرف الحقيقي الفعال REER.
- التزام البنك المركزي بأن يعمل سوق الائتربانك بالنقد الأجنبي Interbank Foreign Exchange Market بكفاءة وحسب قوى العرض والطلب على النقد الأجنبي بين البنوك وبعضها البعض.
- تعهد البنك المركزي بالألا يتدخل في آلية عمل سوق الائتربانك بالنقد الأجنبي إلا في حالات الضرورة القصوى، وبعد مراجعة الصندوق.



- يوفر البنك المركزي للصندوق بيانات ومعلومات عن تعاملات البنوك في سوق الائتربانك وعن مستوى الانكشاف FX Exposure في مراكزها بالنقد الاجنبي.

والجدير بالذكر أن تركيز صندوق النقد الدولي على أن تكون الرقابة ستكون لصيقة على تحركات سعر الصرف يرجع إلى مجموعة من المسببات أبرزها:

- توجه البنك المركزي في السابق لتثبيت سعر الصرف بعد اتفاق مصر مع الصندوق في نوفمبر 2016، ورغم ما واجهه سوق الصرف من قلاقل بعد السنة المالية 2021/2020.

- ابتعاد البنوك المصرية عن تفعيل والتعامل في سوق الائتربانك بالعملات الأجنبية لفترة.

- استخدام البنك المركزي لاحتياطياته بالنقد الاجنبي لتوفير احتياجات المؤسسات الحكومية دون اللجوء للسوق.

وفي مقابل إعادة تنظيم سوق الصرف يلتزم البنك المركزي أيضاً كحائز للاحتياطيات الرسمية وكقريب على البنوك بما يلي:

- يتوقف البنك المركزي عن توفير التمويل بالنقد الاجنبي من احتياطياته للمؤسسات الحكومية.

- يقوم البنك بمراقبة مستوى انكشاف البنوك بالنقد الأجنبي بشكل لصيق.

- لا يمنح البنك المركزي أية استثناءات للبنوك التي تتخطى النسب الرقابية المطبقة حالياً لنسبة الانكشاف المسموح بها بالنقد الأجنبي، مع توقيع العقوبات المقررة على البنوك المخالفة.

- قيام البنك المركزي بالإلغاء الكامل لقرارات وقف الاستيراد إلا عن طريق الاعتمادات المستندية التي صدرت في فبراير 2022.

- تعهد البنك بعدم وضع أية قيود على المدفوعات والتحويلات بالنقد الأجنبي.

- التدعيم التدريجي لصافي احتياطيات البنك المركزي NIR بالعملات الأجنبية.

## 2. السياسة النقدية والجهاز المصرفي

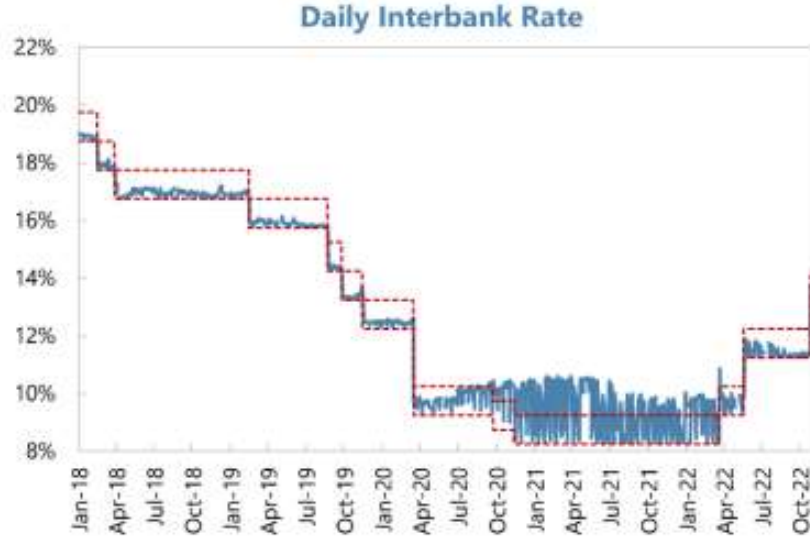
تناولت مذكرة السياسات النقدية والمالية الكلية أيضاً موضع تطبيق السياسة النقدية وتعزيز آليات انتقال قراراتها وذلك بهدف تطبيق سياسة نقدية فاعلة ترتبط بمستوى التضخم المستهدف. وقد أكدت المذكرة على ما يلي:

## 1-2 . فيما يتعلق بالسياسة النقدية

- التشدد الإضافي في السياسة النقدية لمكافحة التضخم.
- أن يسعى البنك المركزي بسياسته النقدية للرجوع لمعدل التضخم المستهدف إلى 7% مع هامش 2% لأعلى أو لأقل، مع التشاور المستمر مع الصندوق عند ابتعاد معدل التضخم عن المستهدف.

## 2-2 . فيما يتعلق بآليات انتقال السياسة النقدية

- على ضوء عدم استجابة السوق في السابق لقرارات لجنة السياسة النقدية بشكل سريع ستتبع السياسات التالية التي تحسن من آليات انتقال السياسة النقدية:
- إزالة أية تشوهات تعوق سوق فعالية سوق الائتربانك بالجنيه المصري لضمان أن تتعكس قرارات السياسة النقدية على هذا السوق.
  - أن يعلن البنك المركزي عن إيقاف مبادرات دعم أسعار الفائدة للزراعة والصناعة والتشييد والبناء، مع تصفية أرصدها القائمة، وأن تقوم الحكومة بنقل باقي المبادرات للموازنة العامة للدولة، وذلك لربط أسعار الفائدة في البنوك بأسعار الكوريدور التي تحددها لجنة السياسة النقدية.
  - أن يمارس المركزي عمليات السوق المفتوح بحيث يضمن ألا تزيد أسعار الفائدة لليلة واحدة في سوق الائتربانك بالجنيه المصري يوميا عن 50 نقطة أساس من منتصف سعر الكوريدور.
- ويبين الشكل رقم (3) تحركات أسعار الفائدة في سوق الائتربانك بالجنيه المصري فوق الحدين الأدنى والأعلى لسعر الكوريدور خلال الفترة من أكتوبر 2020 وحتى ابريل 2022.



Source: Central Bank of Egypt

شكل رقم (3): تحركات أسعار الفائدة في سوق الائتمان بالجنه المصري

### 2-3. فيما يتعلق بإعادة بناء الاحتياطيات من النقد الأجنبي:

تناولت المذكرة المقدمة من الحكومة المصرية عدد من الإجراءات التي سيتبعها البنك المركزي لإعادة بناء احتياطياته من النقد الأجنبي خلال فترة البرنامج ومنها:

- أن يقوم البنك المركزي بدعم احتياطياته من النقد الأجنبي بشكل تدريجي، بحيث يصل صافي احتياطيات البنك في نهاية أجل البرنامج لنسبة 120% من معيار الصندوق لكفاية الاحتياطيات للدول التي تتبع نظم صرف مرنة.
- يقتصر شراء البنك المركزي نقدًا أجنبيًا من السوق على الحالة التي يزيد فيها تدفق أموال استثمارات الحافظة لمصر بقوة عما هو مقدر، بشفاية.
- أن يتوقف البنك المركزي عن توفير التمويل بالنقد الأجنبي من احتياطياته للمؤسسات الحكومية.

### 2-4. فيما يتعلق بموضوع السلامة المصرفية:

أكد تقرير الصندوق على انطباق معايير سلامة الجهاز المصرفي المصري وقدرته على تحمل الصدمات، خصوصًا تلك المرتبطة بتحركات سعر صرف الجنيه المصري وأثرها على القوائم المالية للبنوك. ولضمان استمرارية هذه الكفاءة سيتم الالتزام بتطبيق ما يلي:

- عدم تغيير البنك المركزي لحدود النسب الرقابية المعمول بها حاليًا لحدود انكشاف البنوك بالنقد الأجنبي، ومتابعتها لمعاقبة أي تجاوزات وبدون تقديم أية استثناءات لأي بنك.

- يقوم البنك المركزي بالرقابة اللصيقة لوضع صافي الأصول الأجنبية لكل بنك.
  - استمرار البنوك في عمل اختبارات الضغط دوريا ومتابعة البنك المركزي لذلك.
  - العمل على تخفيض مخاطر البنود خارج ميزانيات البنوك.
- ولتعزيز توجهات تحقيق الشمول المالي يتم استمرار العمل على تحقيق هدف أن تصل نسبة الائتمان الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 25% من إجمالي محفظة الائتمان لدي كل بنك، مع المراقبة الكاملة لأية مخاطر قد تنجم عن التوسع السريع في الإقراض لتلك المشروعات.
- وخلال السنة المالية القادمة 2023/24، التزم البنك المركزي المصري بتنفيذ أربعة إجراءات لضمان السلامة المالية للبنوك:

- اعداد برنامج لتخفيض درجة انكشافه للبنوك العامة وملكيته لشركة ضمان مخاطر الائتمان.
- لزيادة مستويات الشفافية ستكون كافة التعليمات الرقابية مكتوبة، وسيتم انشاء وحدة متخصصة داخل البنك المركزي لتلك القرارات.
- سيتم إعداد ونشر تقرير الاستقرار المالي نصف سنويًا واتاحته باللغة الإنجليزية للغير.
- ستم مراقبة معدلات النمو السريع لميزانيات البنوك العامة لضمان عدم تحقق أية مخاطر لا يمكن لهذه البنوك تحملها.

### 3. السياسة المالية

أما البند الثالث في مذكرة السياسات فقد شمل أربع موضوعات هي الدين العام، والإيرادات الضريبية، والدعم، وأخيرا الحوكمة والشفافية. وسنتناول فيما يلي ما ورد بخصوص هذه الموضوعات:

#### 3-1. بالنسبة للدين العام:

أقرت الحكومة بأن هدفها هو السعي لتخفيض قيمة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، لتخفيض المخاطر وتقوية قدرة الاقتصاد المصري. ومع الإقرار بأن مستوى الدين العام آمن في الوقت الحالي، مع انخفاض درجة التأكد بسبب احتمالات ارتفاع عبء الفوائد، شملت السياسة المقدمة للصندوق ما يلي:

- أن يكون هدف السياسة المالية هو الوصول بمستوى الفائض الأولي في الموازنة العامة إلى نسبة 1.7% من الناتج في نهاية السنة المالية 2022/23 يرتفع إلى 2.3% قبيل نهاية أجل البرنامج.

- تخفيض نسبة إجمالي الدين في قطاع الموازنة ليصل إلى 83% من الناتج بنهاية فترة البرنامج.
- في حالة تجاوز المستويات المستهدفة، ستتخذ الحكومة مجموعة من الإجراءات لترشيد الانفاق العام، ولتعبئة الإيرادات، ولبيع الأصول العامة.
- لتخفيض مستوى الدين العام، تستخدم المبالغ المعادلة لحصيلة بيع أصول الشركات العامة State Owned Enterprises (SOEs) بالنقد الاجنبي في استهلاك أرصدة من الدين العام.
- تقوم وزارة المالية بزيادة متوسط آجال إصدارات الدين الجديد لتتراوح بين 3-5 سنوات بدلا من إصدارات أدوات الدين قصيرة الأجل.

### 2-3. بالنسبة للإيرادات والإدارة الضريبية:

- وفى هذا المجال أقرت مذكرة السياسات بأن المستهدف هو أن يتم زيادة نسبة الضرائب المحصلة إلى الناتج بنحو 2% في الأجل المتوسط، وأن يتم ذلك باتخاذ وتطبيق عدد من الإجراءات:
- نشر تقرير شامل عن الإنفاق العام، يبين بوضوح كامل الإعفاءات الضريبية الممنوحة لمختلف الجهات والشركات، وأن يحدث هذا التقرير سنويا.
- تعديل قانون الضرائب على الدخل، لإلغاء الإعفاءات الضريبية التي تمنح للقروض الدولية التي يزيد أجلها عن 3 سنوات، ولتحديث التعريفات وللتحديد الدقيق لمتطلبات التخفيضات الضريبية.
- في الاجل المتوسط، سيتم تعديل قانون الضرائب على الدخل، ليغطي الأرباح الرأسمالية ودخل أصحاب المهن الحرة، مع تحقيق انسيابية مختلف مصادر الدخل.
- تبسيط قانون القيمة المضافة، ليشمل كل السلع فيما عدا المواد الغذائية مع توحيد المعدل وتعديل الضريبة المقطوعة
- اصلاح نظام الضرائب العقارية، ومراجعة قواعد التقييم وتحويل النظام إلى نظام رقمي.
- مراجعة الضريبة على عوائد الأسهم في الشركات، وضرائب ترخيص السيارات.
- فيما يتعلق بالإدارة الضريبية ستنتهي وزارة المالية من إعلان اللائحة التنفيذية لقانون إدارة المالية العامة PFM بمعاونة الصندوق، كما ستقوم بإعداد ونشر تقرير سنوي عن إدارة المخاطر المالية بحيث يشمل ذلك افصاحا عن مديونيات الوزارة لثمانى مؤسسات وهيئات عامة مصرية.

**3-3. بالنسبة لموضوع الدعم،**

من الطبيعي أن ينال هذا الموضوع اهتمام الحكومة والصندوق معا، وقد أقرت مذكرة السياسات أن الهدف من تقديم الدعم هو حماية الفئات الهشة، وشملت السياسة المتفق عليها مجموعة من الإجراءات منها:

- التطبيق السليم والمستمر لآلية تسعير الوقود وربط أسعاره بالأسعار العالمية وفق معادلة متفق عليها ورد ذكرها بتقرير الصندوق. وفي حالة انخفاض الاسعار العالمية مستقبلا، لا تقوم الحكومة بتخفيض أسعار الوقود الحالية حتى تتوافق مع مستويات الاسعار العالمية.
- أن يتم استخدام الوفر في أموال دعم الوقود في تقديم الدعم المتضررين من تغير أسعار الوقود وقد يتم ذلك من خلال برنامج " تكافل وكرامة".
- أن يتم زيادة عدد الاسر المشمولة بالدعم النقدي ضمن تكافل وكرامة بنحو 5 مليون أسرة بنهاية يناير 2023.

- أن يتم تقديم خدمات التعليم والصحة لفئات الهشة
  - أن يتم الاستمرار في تنفيذ خطة التأمين الصحي الشامل.
- ولتعزيز توجهات الحوكمة والشفافية التزمت وزارة المالية بالآتي:**
- نشر الحسابات المدققة من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات.
  - إعداد ونشر عدد من التقارير الدورية حول الانفاق العام.

**4. سياسات الإصلاح الهيكلي**

تناولت مذكرة السياسات النقدية والمالية الكلية ثلاثة جوانب للإصلاح الهيكلي هي دور الدولة، وبيئة الأعمال، والحوكمة. وقد شملت تعهدات الحكومة بالآتي:

**4-1. دور الدولة:**

يتمثل الهدف الذي تسعى إليه الحكومة في خفض مستوى تدخل الدولة في الاقتصاد، ويتحقق ذلك من خلال ما يلي:

- إبطاء الانفاق على المشروعات العامة، لمحاولة خفض معدلات التضخم، وتخفيف الضغط الواقع على موارد النقد الأجنبي التي تحتاجها تلك المشروعات.

- أن تقوم الدولة بإصدار (وثيقة ملكية الدولة)، لتغطي كل الشركات المملوكة للدولة ومختلف توابعها وتحدد فيها القطاعات الاستراتيجية، وتلك غير الاستراتيجية التي ستخرج منها الدولة ليحل محلها القطاع الخاص.
- إصدار معايير للحياد التنافسي، وذلك وفق المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- تقوية الشفافية والافصاح في الشركات العامة، بتقديم قوائم مالية نصف سنوية لوزارة المالية لتدقيقها، كما ستقوم السلطات بإلزام تلك الشركات بعبود أداء تشمل أهدافا مالية وأخرى إدارية، وستتحول الحكومة في الأجل المتوسط نحو الاشراف المركزي على تلك الشركات.
- تقوم الحكومة بإلغاء أي معاملة تفضيلية تمنح للشركات العامة ويحرم منها القطاع الخاص.
- ستمنح استقلالية لجهاز المنافسة (ECA) لمواجهة الممارسات غير التنافسية في السوق المصري.
- ستبدأ الحكومة في بيع الشركات التي تم النص على عدم استراتيجيتها في وثيقة ملكية الدولة.

#### 4-2. بيئة الأعمال:

فيما يتعلق ببيئة ومناخ الاعمال تستهدف الحكومة تحسين مناخ الاعمال وبيئة التجارة، والتزمت باتخاذ الإجراءات التالية:

- مراجعة وخفض الإجراءات الجمركية لخفض زمن الافراج عن الواردات.
- مراجعة إجراءات تخصيص الأراضي لمنع أي معاملات تفضيلية.
- مساندة وتشجيع زيادة استثمارات وصادرات القطاع الخاص.

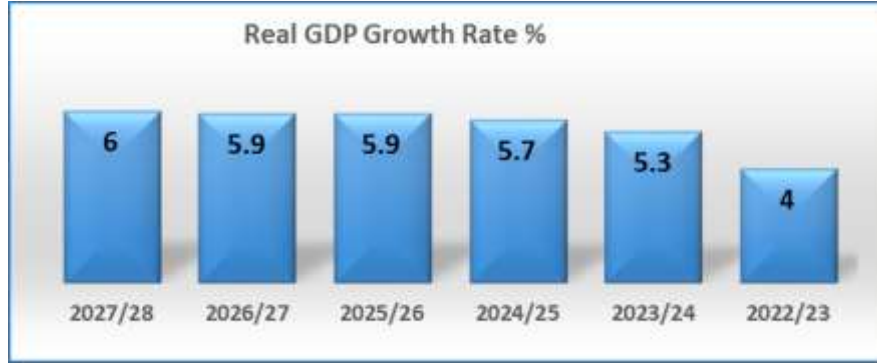
#### 4-3. الحوكمة والشفافية ومحاربة الفساد في القطاع العام

وذلك من خلال أتمتة الإفصاح عن إقرارات الممتلكات (الذمة المالية) وتقديمها كل 3 سنوات، وتهدف الحكومة لأن يتم تقديم تلك الاقرارات سنوياً، وشمول كبار المسؤولين في كل الشركات العامة بالإقرار عن الممتلكات الخاصة. على أن يتم إعداد ونشر تقارير دورية عن معدل التزام مجموعة من موظفي الشركات العامة.

## سادساً: التوقعات

## 1. معدلات النمو الحقيقي

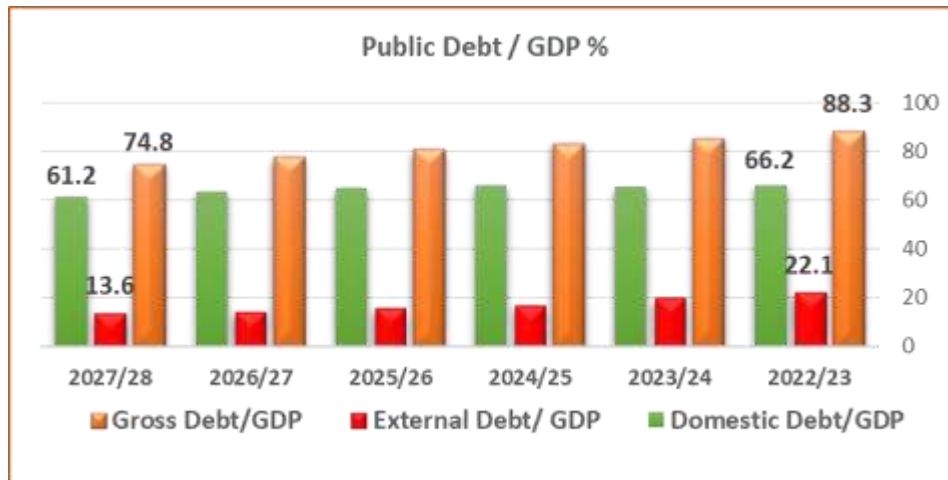
من المتوقع أن يبدأ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الزيادة بشكل تدريجي من نحو 4% مقدر للسنة المالية 23/2022 إلى نحو 6% في نهاية السنة المالية 28/2027. ويبين الشكل رقم (4) معدلات النمو السنوي المتوقعة من قبل الصندوق.



شكل رقم (4): معدلات نمو الناتج الحقيقي

## 2. الدين العام

من المقدر انخفاض نسبة الدين العام الإجمالي من نحو 88.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية 23/2022 إلى نحو 74.8% في نهاية السنة المالية 28/2027. كما أنه من المتوقع انخفاض نسبة الدين المحلي للناتج من 66.2% إلى 61.2% بين ذات العامين. أما الدين الخارجي، فمن المتوقع أن تتخفص نسبته للناتج الإجمالي من 22.1% في عام 23/2022 إلى نحو 13.6% في نهاية فترة البرنامج. ويبين الشكل رقم (5) نسب الدين للناتج خلال سنوات التقدير.

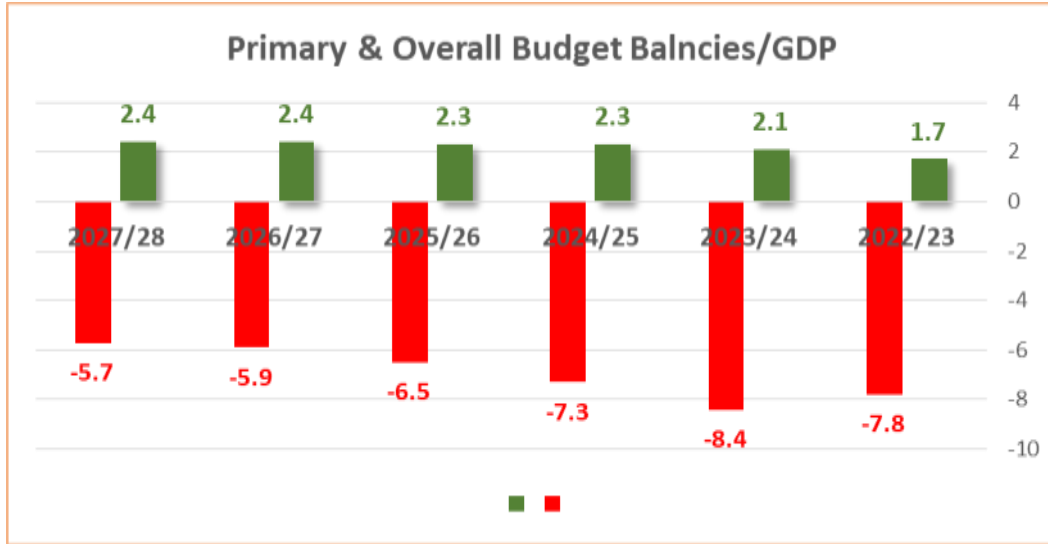


شكل رقم (5): نسب الدين العام ومكوناته للناتج المحلي الإجمالي %



## 3. الموازنة العامة للدولة

من المتوقع وفقاً لبيانات الصندوق أن يرتفع الفائض الاولي بالموازنة العامة للدولة من نحو 1.7% من الناتج في نهاية عام 23/2022 إلى 2.4% في نهاية السنة المالية 28/2027، ويتوقع أيضاً أن ينخفض العجز الكلي للموازنة من -7.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول إلى -5.7% في العام الأخير. ويبين الشكل رقم (6) توجهات الفائض والعجز خلال سنوات تنفيذ البرنامج.

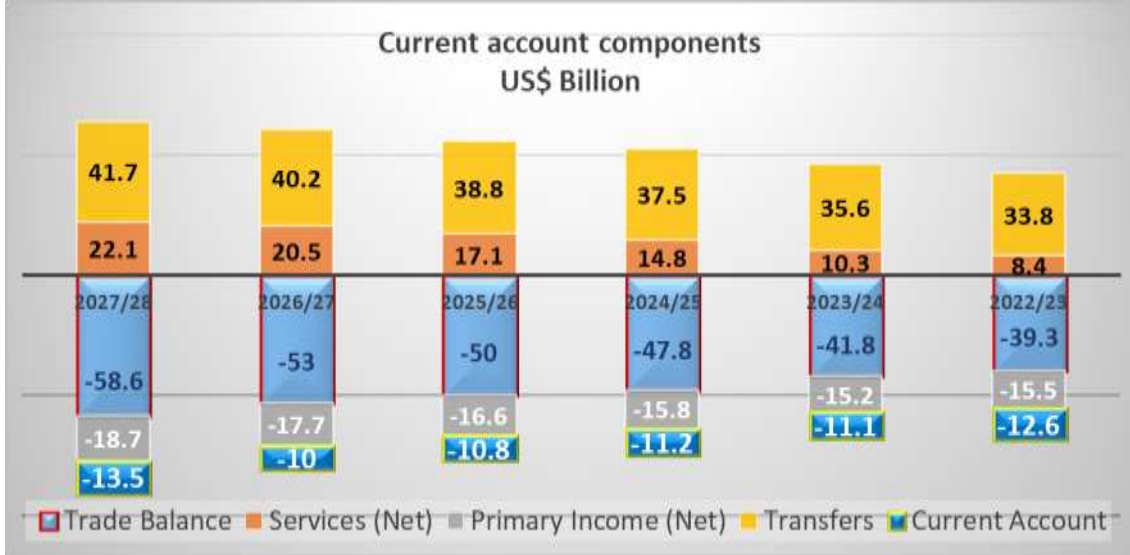


شكل رقم (6): الفائض الاولي والعجز الكلي بالموازنة العامة للدولة

## 4. حساب التجارة والدخل والحساب الجاري بميزان المدفوعات

يتوقع أن يتزايد عجز حساب التجارة -رغم الزيادة الكبيرة المتوقعة للصادرات السلعية حسب تقديرات الصندوق- من نحو 39.8 بليون دولار في نهاية السنة المالية 23/2022 لحوالي 58.6 بليون دولار في نهاية السنة المالية 28/2027. ويتوقع الصندوق أيضاً أن يتزايد فائض حساب الخدمات من نحو 8.4 بليون دولار في العام الأول إلى 22.1 بليون دولار في العام الأخير بسبب زيادة صافي إيرادات قطاع السياحة وتحسن دخل قناة السويس. أما حساب الدخل الاولي، فيتوقع أن يزداد العجز فيه من 15.5 بليون دولار إلى 18.7 بليون دولار خلال نفس الفترة. ونتيجة لتوقع تحسن تدفق تحويلات المصريين بالخارج خلال سنوات التقدير، فمن المتوقع أن يزداد رصيد حساب التحويلات من 33.8 بليون دولار في العام الأول إلى أن يصل لحوالي 41.7 بليون دولار بنهاية السنة المالية الأخيرة في فترة التقدير.

وبالنسبة لرصيد الحساب الجاري، فوفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي يتوقع أن يظل مستوى العجز فيه بنفس المستوى الذي يتوقع أن يبلغه في نهاية العام الأول، رغم انخفاضه بشكل طفيف خلال سنوات تنفيذ الالتزامات المصرية. ويبين الشكل رقم (7) اتجاهات مكونات الحساب الجاري.



شكل رقم (7): حساب التجارة والدخل والخدمات والتحويلات والحساب الجاري

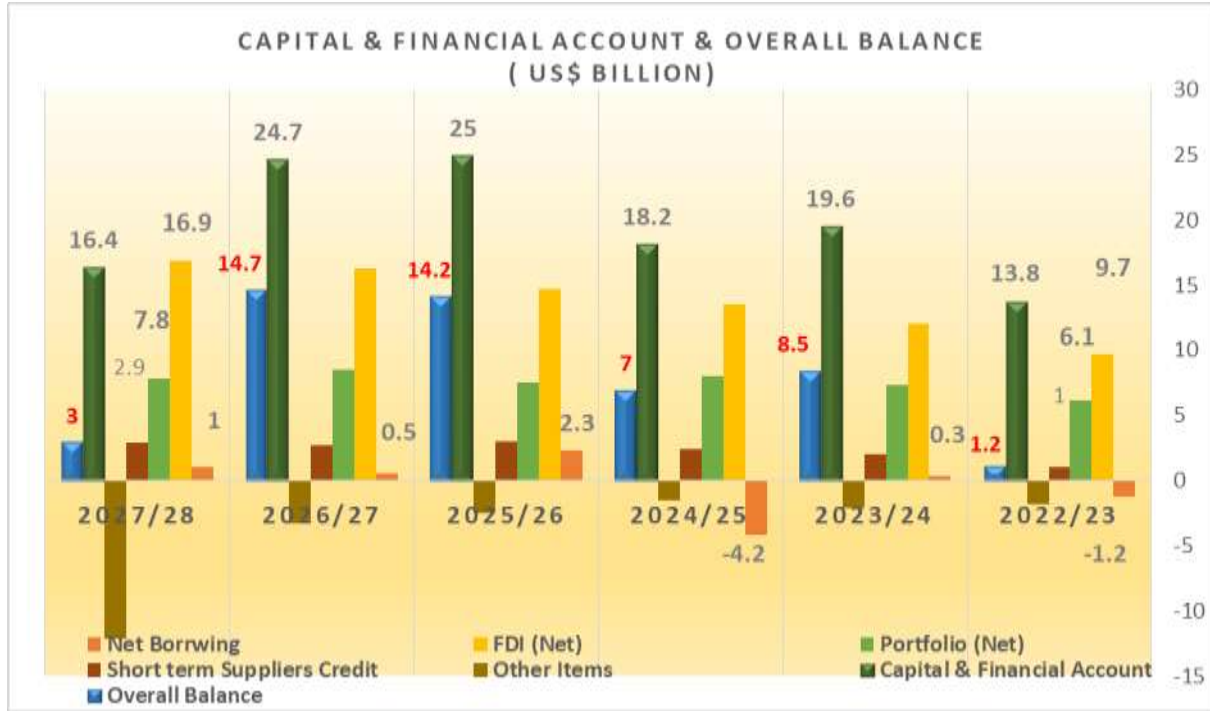
##### 5. الحساب المالي والرأسمالي والميزان الكلي

يتوقع الصندوق أن يساهم الحساب المالي والرأسمالي في سد العجز المحقق في الحساب الجاري بل وتحقيق فائض في الميزان الكلي. ويتوقع أن يتحقق ذلك من خلال تدفقات الاستثمارات المباشرة التي يتوقع أن يزداد صافي تدفقها للاقتصاد المصري من 7.9 بليون دولار في نهاية السنة المالية 2023/2022، إلى نحو 16.9 بليون دولار في السنة الأخيرة، كما يتوقع أن تتدفق للداخل استثمارات حافظة للاستثمار في أدوات الدين المصرية بمبالغ تتراوح بين 6.1 بليون دولار في العام الأول ونحو 7.9 بليون دولار في العام الأخير.

ووفقًا لتقديرات السحب والسيادة للديون الخارجية متوسطة وطويلة الاجل بما فيها تسهيلات الموردين، قدر الصندوق أنه خلال سنوات البرنامج ستقوم مصر بسداد نحو 42.1 بليون دولار من أصل تلك الديون، بينما ستقوم بسحب نحو 40.8 بليون دولار خلال نفس الفترة، وهو ما يعني أن مستوى الديون الخارجية لن يتأثر كثيرًا بنهاية فترة البرنامج، وهو ما سنلقي الضوء عليه قبل نهاية هذه القراءة.

ونتيجة لمختلف المعاملات التي يرصدها الحساب المالي والرأسمالي يتوقع أن يحقق هذا الحساب فوائض تزداد سنويًا من 13.8 بليون دولار في العام الأول تزداد تدريجيًا لتصل في نهاية السنة المالية

26/2025 إلى نحو 25 بليون دولار، ثم تنخفض في نهاية سنوات البرنامج إلى حوالي 16.4 بليون دولار، وبالمقارنة بأرصدة الحساب الجاري، يتوقع الصندوق أن يحقق ميزان المدفوعات فائضًا يزداد بالتدريج من حوالي 1.2 بليون دولار في العام الأول ليصل إلى نحو 3 بليون دولار في نهاية العام الأخير من أعوام البرنامج. والجدير بالذكر أن السنوات الينبية يحقق الميزان الكلي فوائض كبيرة القيمة. ويبين الشكل رقم (8) اتجاهات التغير في بعض مكونات الحساب المالي والرأسمالي والميزان الكلي.

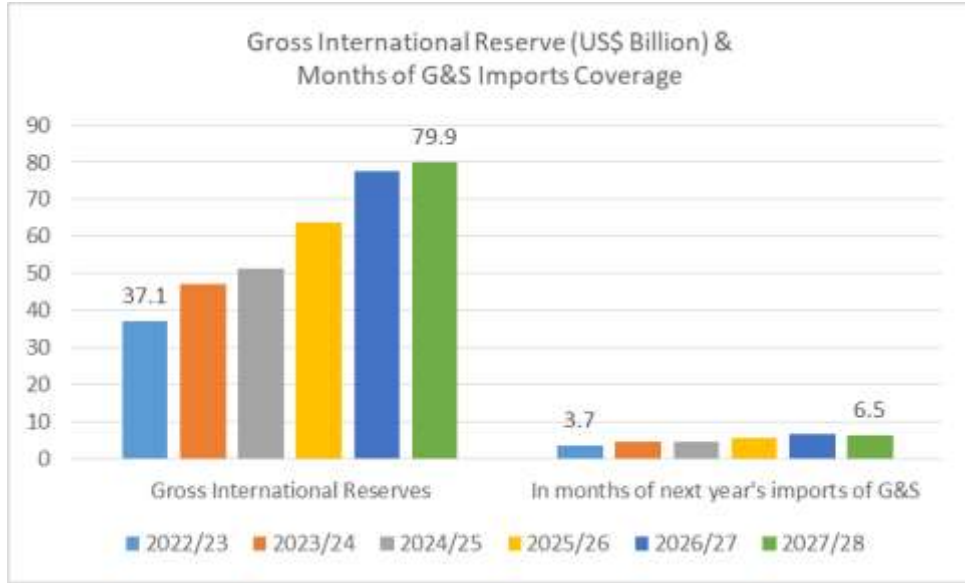


شكل رقم (8): الحساب المالي والرأسمالي والميزان الكلي

## 6. الاحتياطات الخارجية

نتيجة للفوائض المتوقعة أن يحققها ميزان المدفوعات خلال سنوات تنفيذ البرنامج، سيتم تدعيم إجمالي أرصدة احتياطات البنك المركزي المصري بالعملات الأجنبية، ومن المتوقع أن تزداد أرصدة إجمالي تلك الأرصدة (Tire 1) من 37.1 بليون دولار في نهاية 23/2022 إلى حوالي 79.9 بليون دولار في نهاية 28/2027. وبإضافة أرصدة البنك المركزي لدي البنوك (Tire 2) بالنقد الأجنبي، يتوقع أن تصل إجمالي أرصدة الاحتياطات الأجنبية لحوالي 81.1 بليون دولار في نهاية فترة البرنامج.

وبحساب عدد شهور تغطية المدفوعات السنوية للواردات السلعية والخدمية من المتوقع أن يرتفع عدد تلك الشهور من 3.7 شهرا إلى 6.5 شهرا في نهاية فترة الاتفاق. ويبين الشكل رقم (9) أرصدة إجمالي الاحتياطات من النقد الأجنبي وعدد شهور تغطية الواردات.



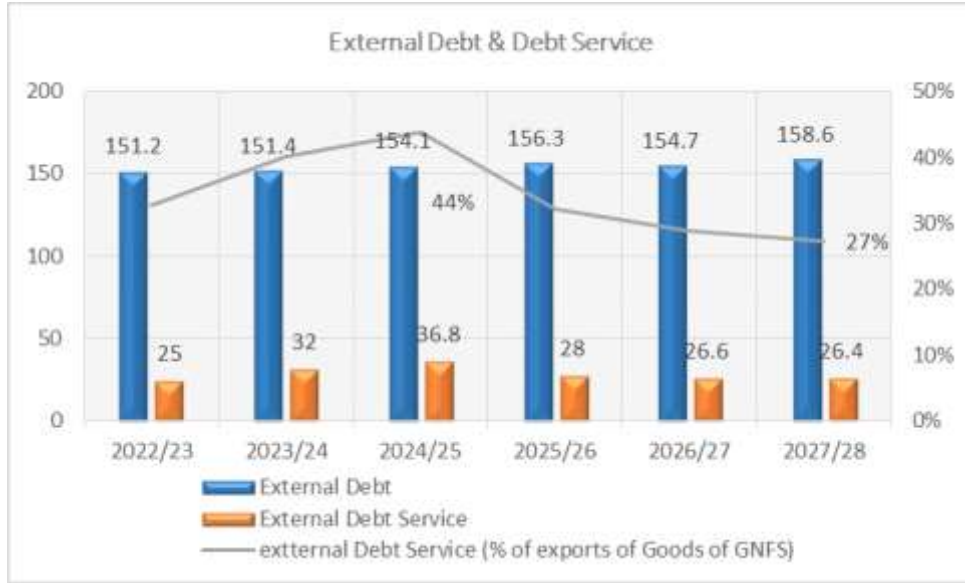
شكل رقم (9): الأرصدة المقدرة للاحتياطيات الدولية الاجمالية وعدد شهور تغطية الواردات

## 7. الدين الخارجي

على الرغم من الفجوة التمويلية التي سبق لنا الإشارة إليها ومصادر تمويلها جزئياً بالاقتراض من مؤسسات دولية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يزداد مستوى الديون الخارجية المصرية زيادة طفيفة خلال سنوات البرنامج. حيث يقدر أن يرتفع الدين الخارجي من 151.2 بليون دولار في نهاية السنة المالية 23/2022 إلى نحو 158.6 بليون دولار في نهاية السنة المالية 28/2027. والملاحظ أيضاً أن حجم مدفوعات خدمة الدين ستظل في حدود ربع قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات غير العوالمية، رغم ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجي لمصر في عامي 24/2023 و 25/2024 لما يزيد عن ثلث قيمة تلك الصادرات، وهو أمر معروف لمتتبعي جداول خدمة الديون الخارجية التي يصدرها البنك المركزي المصري بصورة دورياً.

وبمقارنة مستوى الدين الخارجي بمستوى الاحتياطيات الخارجية الاجمالية كما هو مبين بالجدول رقم (9) السابق يلاحظ أن تلك الاحتياطيات كانت تغطي ما نسبته 24.5% من الدين الخارجي في السنة الاولى من سنوات البرنامج، ومن المتوقع مع زيادة الاحتياطيات والثبات النسبي للدين الخارجي أن ترتفع هذه النسبة إلى ضعف مستواها في السنة الاولى لحوالي 50.4% في نهاية السنة المالية 2028/2027.

ومن الملاحظ أيضاً، أن عدم زيادة الالتزامات الخارجية حمل في محتواه -وفقاً لتحليلات بنود الحساب المالي والرأسمالي- تخفيضاً ملحوظاً في الالتزامات الواقعة على البنوك بما يحسن من وضع صافي أصولها بالنقد الأجنبي.



شكل رقم (10): الدين الخارجي وأعباؤه

## خاتمة

يتبين من قراءة تقرير صندوق النقد الدولي حول تسهيل التمويل الممتد والصادر في يناير 2023 أن كل من الحكومة المصرية والصندوق على اتفاق لضرورة استعادة مصر للتوازنات الخارجية والداخلية بعد علاج نقاط الضعف التي أضعفت من قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمة الخارجية التي نتجت عن الحرب الروسية الأوكرانية والتي ترادف معها هروب رؤوس الأموال الأجنبية التي وفدت في فترة سابقة للحرب للاستثمار في أدوات الدين المصرية ذات العوائد المجزية. وقد تبين ذلك من خلال التوجه نحو التسليم بضرورة ترك سعر صرف الجنيه المصري ليتحدد وفق قوى العرض والطلب في سوق الائتمانك ليلعب دوره كأداة لامتناس الصدمات الخارجية، وتحسين القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وكجاذب للسياحة ولتحويلات المصريين بالخارج وللإستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تبين ذلك أيضا من الاتفاق على إعادة هيكلة الديون الخارجية بما فيها ديون القطاع المصرفي، وذلك بالالتزام بعدم زيادة مستويات الدين الخارجي إلا في أدنى الحدود، مع الاعتماد الأكبر على تمويل الفجوة التمويلية المتوقعة على التزام الدولة بتخفيض بصمتها أو تدخلها، وبيعها لأصول بعض الشركات العامة غير الاستراتيجية.

ويمكننا بعد هذه القراءة استنتاج أن الكثير مما التزمت به الحكومة المصرية في خطاب نواياها وفي مذكرة السياسات النقدية والمالية الكلية يعتبر من الإصلاحات الهيكلية الضروري الالتزام الكامل بتنفيذها ليس فقط خلال سنوات تنفيذ البرنامج، ولكن أيضا بعد انتهائه. لكن يبقى التساؤل قائمًا، ماهي توجهات الحكومة لحفز الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية لتعويض إبطاء الانفاق على المشروعات العامة؟

وما هي أدوات بناء الثقة بين المستثمرين والدولة لاستعادة قدرات مساهمة القطاع الخاص في مسيرة بناء الاقتصاد الوطني، فتملك أسهم الشركات غير الاستراتيجية لا يضيف كثيرًا للناتج المحلي الإجمالي، لكن استثمارات مالكي هذه الشركات لتطويرها، والاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص خصوصًا في قطاعات الإنتاج ذو التوجه التصديري سيكون هو المعيار الحقيقي لنجاح تمكين القطاع الخاص.

## على ضوء تقرير صندوق النقد الدولي

أ.د. عثمان محمد عثمان\*

### مقدمة

على ضوء ما عرضه الدكتور أبو العيون من محتوى تقرير صندوق النقد الدولي أود أن أضيف بعض الإضاءات حول مسألتين وردتا في التقرير: وثيقة سياسة ملكية الدولة وبعض الملاحظات حول أهم ما جاء بها، وكذلك مقارنة بين أهم الملامح الرئيسة لرؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، وبين تقرير صندوق النقد الدولي.

### أولاً: ملاحظات حول وثيقة سياسة ملكية الدولة

يمكن الإشارة في البداية لمجموعة من التساؤلات الهامة التي تشكل إطاراً عاماً لمحاولة البحث في بعض الأمور المتعلقة بالوثيقة، يتمثل أهمها في:

- هل تمثل الوثيقة استمراراً لمحاولة تغيير العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص؟
- هل تبدأ الوثيقة الحوار حول صياغة عقد اجتماعي جديد؟
- هل تتشبه الوثيقة بقانون 203، مثلاً؟
- هل التوقيت مناسب الآن لطرح التغيير المقترح في السياسة العامة؟

بصورة عامة توجد مجموعة من الأهداف الاقتصادية العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها يتمثل أهمها في:

- رفع النمو عن طريق رفع معدل الاستثمار يتطلب سياسات اقتصادية ملائمة (ضبط الموازنة العامة، سياسة صرف، سياسة فائدة... إلخ، تشريعات)، لا يرتبط بنمط الملكية.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪؛ بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ إلى ٩٪ لتوفير فرص عمل

\* أستاذ الاقتصاد – مركز السياسات الاقتصادية الكلية – معهد التخطيط القومي – وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق.

كفيلة بخفض معدلات البطالة وتمكين القطاع الخاص المصري وتوفير فرص متنوعة لتواجده في كافة الأنشطة الاقتصادية.

وعلى جانب آخر توجد بعض الأهداف المتكررة في خطة التنمية واستراتيجية 2030، مثل:

- هدف تحقيق وفورات مالية يجب أن يتم من خلال الضرائب وليس أرباح الأعمال، أو الخصخصة المطلوب هو تحقيق وفورات مالية تمكّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.
- أهداف عامة مثل تمكين القطاع الخاص وتركيز تدخل الدولة لضخ الاستثمارات وملكية الأصول في قطاعات رئيسة والذي يعدد عملاً أصيلاً للدولة: بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها.

أما فيما يتعلق بأسباب العزوف عن الوثيقة؛ يمكن الإشارة إلى أن الوثيقة تعكس اتّباعها لتوصيات صندوق النقد الدولي خاصة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- وقعت مصر اتفاقية standby مع الصندوق في مايو ١٩٩١، وبرنامج مع البنك في نوفمبر ١٩٩١. كان الهدف الأساسي (ERSAP) هو استقرار الاقتصاد وبدء الإصلاح الهيكلي. شقّ الإصلاح الهيكلي كان هدفه هو زيادة إنتاجية الاقتصاد المصري بإعطاء القطاع الخاص الدور القيادي في النشاط الاقتصادي وتقليل تضخم القطاع العام
- بعد أكثر من ثلاثين سنة قدم الصندوق تقرير متابعة وفق Article IV Consultation وكانت توجهاته مماثلة لكل ما سبق. "وقد أكدت السلطات على التزامها بتطوير الإصلاحات الهيكلية-تشجيع الاستثمار، رفع الإنتاجية والتنافسية، خلق فرص العمل-التي تركز على البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي الذي تم إطلاقه مؤخراً"
- حدد الصندوق مطلباً صريحاً يكمن في "تقليل دور الدولة تدريجياً، بحيث تلعب دوراً تمكينياً وليس قيادياً في النشاط الاقتصادي. الخطوة الأولى الهامة تتمثل في قيام الحكومة بتطوير استراتيجية شاملة لملكية الدولة، بغرض تحديد وصياغة الأهداف العامة وأسس ومبادئ تدخل الدولة". ولعله من الواضح أن هذا المطلب كان وراء الإعلان مؤخراً عن وثيقة سياسة ملكية الدولة، ليس فقط في توجيهها العام بل ربما في محتوياتها.



وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أهمية الاستفادة من التجارب السابقة والخبرات المكتسبة من تنفيذ برنامج الصندوق في عدة جوانب تتمثل في:

### 1. حفز استثمار القطاع الخاص

■ في ظل استراتيجية التعويل على القطاع الخاص لحفز الاستثمار، وأن تقليص الاستثمارات العامة سيرتبط بالسماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجالات مثل البنية الأساسية، مما يُمكن من الحفاظ على معدل الاستثمار ويرفع كفاءة استخدام الاستثمار في أن واحد، تقلصت الاستثمارات العامة إلى النصف من 11.5% إلى 5.4%

■ لم يرتفع نصيب القطاع الخاص عن 15% من الناتج الإجمالي طوال الفترة. أي أن "القطاع الخاص استجاب للحوافز التي قُدِّمَتْ له ولكن ليس بشكل كبير".

كان نتيجة ذلك، بعد اضطرابات 2011 تراجع معدل الاستثمار وتقلصت مساهمة القطاع الخاص من 62.4% من الاستثمارات الكلية في 11/2012 إلى أكثر قليلاً من الربع في 20/2021.



شكل (1): تطور حجم الاستثمارات العامة والخاصة

## 2. نتائج الخصخصة

مثلت خصخصة الشركات العامة جانبًا أساسيًا من برنامج التعديل الهيكلي، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- تحركت عملية الخصخصة بسرعة خلال السنوات الأولى لتنفيذ البرنامج. من بين 314 شركة عامة كان يشملها البرنامج في ظل قانون 203 لسنة 1991 كان قد تم بيع حصة حاكمة في 118 شركة في 2000. انخفض عدد العاملين في الشركات العامة سواء من خلال نظام التقاعد العادي والوفاء أو نظام المعاش المبكر الذي اختاره حوالي 110 ألف عامل مقابل تعويض مالي.
- مع 2008 أصبح عدد من الوزراء المؤثرين مقتنعين بأن العوائد الاقتصادية لبرنامج الخصخصة أغرقتها المخاطر السياسية التي خلقها البرنامج. ومن ثم بدأ البحث عن بدائل للأساليب الدارجة للخصخصة التي تم تطبيقها، مثل بيع الأسهم في البورصة، بيع نسبة من الأسهم لنقابات العمال، تصفية الشركة وبيع أصولها، والبيع لمستثمر رئيسي. وعلى خلفية الانتقاد للخصخصة وتصويرها كعملية إهدار للميراث الوطني لصالح فئة محدودة، أعلنت الحكومة في نوفمبر 2008 عما أطلقت عليه برنامج "توسيع قاعدة الملكية".
- لم يتخذ البرلمان أية خطوة عملية وتم تجميد البرنامج منذ حينه.

## 3. ملاحظات شبه فنية

- التقسيم بين نوعية النشاط حسب الملكية أصبح غير منطقي. المعيار يجب أن يكون الكفاءة والتنافسية في أداء النشاط الاقتصادي أيًا كان شكل الملكية
- الإشارة إلى منظومة السياسات الاقتصادية الكلية كما لو كانت بديلاً لخطة التنمية
- تعميم بالاحتجاج بمتطلبات الأمن القومي / الثورة الصناعية / القيم.
- توجهات ملكية الدولة:
  - تحديد مدى زمني لا معنى له.
  - توزيع التواجد بين درجاته غير مفيد.
- إعادة النظر في تعدد أشكال ملكية الدولة (شركات قطاع الأعمال-القطاع العام-شركات الجيش-الهيئات الاقتصادية).

- إلزام كافة الشركات والهيئات بتطبيق إعداد ونشر موازاناتها عبر 3 سنوات.
- بجانب ما سبق من ملاحظات، يمكن الإشارة أيضًا لبعض الملاحظات المتعلقة بعدة جوانب على النحو الآتي:

### 1. آليات تنفيذ السياسة في ضوء ضرورة تعديل التوجهات

- ليس هناك مبرر للتمييز بين الآليات حسب طبيعة النشاط، وطبيعة الملكية، وحسب الهدف من دعوة القطاع الخاص.
- مراجعة البدائل:
  - الطرح في البورصة له متطلبات ضرورية.
  - المستثمر الرئيسي يواجه مشكلتين:
    - دقة التقييم.
    - احتمالات الاحتكار.
- تجارب سابقة في عقود الشراكة والتصميم والبناء وغيرها.
- إعادة هيكلة مؤسسات عامة وخصخصتها: تجربتنا السابقة.

### 2. صندوق مصر السيادي

- الثقة في قانون إنشائه وتعديلاته.
- ضرورة إلغاء بنك الاستثمار القومي، ونقل أصوله وخصومه للصندوق.

### 3. تعزيز نهج الشراكة

- قد يكون غطاء لاستمرار تدخل الدولة في النشاط الإنتاجي.

### 4. المبادئ الحاكمة لتواجد الدولة

- يجب أن تطبق في كل الأحوال؛ بغض النظر عن التوجه لاستمرار التواجد أو الخروج.

### ثانيًا: مقارنة بين رؤية مصر 2030 وتوقعات تقرير صندوق النقد الدولي - ديسمبر 2022

- مما يكشف عن حقيقة المبالغة وغير الواقعية في تحديد الأهداف الاقتصادية المبتغاة-في الرؤية-ما تضمنه التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي حول توقعاته-مع الحكومة المصرية-

للمؤشرات الاقتصادية الأساسية حتى 27/2028، في ضوء طلب الحكومة لتمويل من الصندوق لدعم الموازنة وميزان المدفوعات

ويمكن إيجاز التوقعات ومقارنتها مع أهداف الرؤية على النحو التالي:

▪ **معدل النمو الاقتصادي (الهدف الأول).** من غير المعروف ما إذا كان تحديث الرؤية قد غير هدف النمو الاقتصادي من (10% في 2020 و12% في 2030) إلى أرقام واقعية. تقرير الصندوق يتوقع أن يرتفع النمو من معدل فعلي 3.5% في السنوات 20/2021-19/2020 إلى أكثر من 6% في 21/2022 و5.5-6.0% فقط في 27/2028.

▪ **دخل الفرد (الهدف الثاني).** توقعت الرؤية أن يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4000 دولار (معدلاً بالقوة الشرائية للعملة) في 2020. والواقع أن هذا التقدير يقل كثيراً عما تحقق بالفعل (11952 دولار معادل). فضلاً عن أن أهداف الرؤية تفترض مضاعفة دخل الفرد مرتين ونصف خلال العقد الثالث الحالي!

▪ **القطاع الخارجي.** على ضوء تعهد الحكومة باتباع سياسة سعر صرف مرن، وعدم تدخل البنك المركزي المصري في سوق الصرف، وانخفاض فعلى في قيمة الجنيه، يتوقع خبراء الصندوق تحول الانخفاض في الصادرات الذي حدث في 19/2020 إلى زيادتها بنسبة 51% في 21/2022 و15% في 22/2023 ومتوسط 3% في السنوات 2028-25. كما عاد الانخفاض الذي شهدته الواردات في تلك السنة إلى الزيادة بنسبة 13% في 20/2021 والزيادة بنسبة 5-7% خلال الفترة 2028-24.

ومن ثم، يتوقع استمرار العجز التجاري حول 9% من الناتج وانخفاض عجز الحساب الجاري من 4% إلى حوالي 2% في نهاية الفترة. وكما جرت العادة في كافة الوثائق الحكومية يستهدف تحقيق فائض في الحساب الجاري (1% من الناتج) في 2030. ولكن يتوقع التقرير تحقيق الميزان الرأسمالي لفائض في حدود 3%. كما سترتفع الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 5 مليار دولار في 2021/20 إلى 10 مليار في 2023/22 ومتوسط 16 مليار في السنوات 2028-26. ويختلف توقع الرؤية للاستثمارات الأجنبية التي كانت تستهدف أن تصل إلى 15 مليار في 2020 وتتضاعف إلى 30 مليار في 2030. كما يتوقع أن يرتفع احتياطي النقد الأجنبي بشدة من 37 مليار في السنوات الحالية إلى

حوالي 80 مليار في 2028/27، تغطي قيمة واردات 6 شهور، بينما كانت الرؤية تدعو لزيادتها إلى عشرة شهور!

■ **التضخم (الهدف الثامن).** المتوقع تراجع نسبة التضخم من 13.2% في 21/2022 و 14.8% في 22/2023 إلى 7% فقط في 27/2028. [الجهاز المركزي للتعبئة العامة للإحصاء أعلن أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك بلغ أكثر من 20% مع نهاية 2022]. الرؤية كانت تستهدف انخفاض التضخم إلى 8% في 2020 وحوالي 5% في 2030.

■ **المالية العامة.** يتوقع الصندوق أن تزيد الإيرادات العامة في الموازنة من 17% إلى 18% من الناتج الإجمالي خلال الفترة محل التنبؤ، كما ستزيد نسبة المصروفات من 23% إلى 24% خلال نفس الفترة. وبينما يقترب تقدير الصندوق من تقدير هدف الرؤية (الهدف السابع) للعجز الكلي في الموازنة في 2020 (حول 7% من الناتج الإجمالي)، كانت الرؤية متفائلة للغاية في انخفاض عجز الموازنة إلى حوالي 2.3% في 2030، فإن تقرير الصندوق يشير إلى أن نسبة العجز في الموازنة لن تقل عن 6% في 27/2028. ولكن التقرير يتفق مع ما تعلنه المالية من استهداف تحقيق فائض أولى 1.5-2.0% خلال هذه السنوات. على الرغم من إشارة تقرير الصندوق إلى اتباع الحكومة لقاعدة ربط أسعار الطاقة المحلية بأسعارها العالمية indexation لا زال يتوقع ارتفاع دعم الطاقة من 0.3% إلى 1.0% في 22/2023 وبقائه عند 0.9% في 23/2024، ثم انخفاضه إلى 0.6% في 27/2028.

■ **الدين العام.** يتوقع التقرير انخفاض إجمالي الديون من 90% من الناتج المحلي الإجمالي في 20/2021 إلى 75% في 27/2028. ويتفق هدف الرؤية (الهدف السادس) مع ما يتوقعه التقرير.

■ **المؤشرات الماكرو اقتصادية.** لأن وثيقة الرؤية وضعت هدفاً للنمو الاقتصادي شديد الارتفاع، يبلغ ضعف ما يتوقعه الصندوق (12% مقابل 6%)، فقد افترضت أن معدل الاستثمار سيقفز من 20% في 2020 إلى 30% في 2030. ولا يظهر ما هي العوامل التي تستند إليها الرؤية في توقع مثل هذه القفزة على ضوء التجربة التاريخية للنمو الاقتصادي في مصر. بينما لا يتوقع الصندوق- عن حق- تغيرات ذات شأن في الزخم التنموي لزيادة حجم التراكم الرأسمالي. فيتضمن تقرير الصندوق تراجع معدل الاستثمار- وليس زيادته- من متوسط 15% من الناتج في الآونة

الراهنة إلى متوسط 13% في السنوات القادمة. وتتسق هذه التوقعات مع مصدر تمويل عملية التراكم الرأسمالي. إذ يتضمن الإشارة إلى انخفاض معدل الادخار من 13% إلى أقل من 10% مؤخراً، ولن يرتفع في المستقبل أكثر من 12%. ويبدو مستغرباً أن الصندوق، وهو يطلب الانضباط المالي ويتوقع تراجع عجز الحكومة من 4 إلى 1% من الناتج، يتوقع أيضاً انخفاض معدل الادخار الخاص إلى 13% فقط في نهاية الفترة. وكذلك سينخفض الادخار الأجنبي (عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات)، ومن ثم سيتواصل عجز ميزان الادخار/الاستثمار من 3% والزيادة مؤخراً إلى متوسط 4% ليتراجع إلى حوالي 2% بعد ذلك.

#### ▪ دور القطاع الخاص

- ينعكس تطلع الحكومة وتركيز الصندوق لتشجيع القطاع الخاص على توقعاتها لدوره في المستقبل. وثيقة الرؤية تضع هدفاً لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي من 60 إلى 75% في 2030. وقد لا يتوافق هذا التطلع مع توقع تقرير الصندوق استقرار نسبة الاستثمار العام عند 8.5% من الناتج وزيادة معدل الاستثمار الخاص من متوسط 3% إلى أقل من 6% في 2028/27.

#### ▪ التغيير الهيكلي

- من المستغرب في اقتصاد نامي كثيف السكان أن تتخفف فيه نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج إلى النصف (من 12 إلى 6%). كما يتوقع أن تنكمش مساهمة الصناعة من 27 إلى 15%. سيكون هذا التراجع لحساب زيادة نسبة قطاع الخدمات من 46 إلى 68%. هل يتسق هذا التحول الهيكلي غير الإنتاجي مع رؤية 2030 بانخفاض نسبة البطالة إلى 5% فقط في نهاية الفترة.

- يشير الصندوق أنه تم تعديل قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعاونة خبراءه.

ختاماً، يمكن وضع بعض الأسئلة للتدبر على النحو التالي:

- ✓ لماذا كان القرض هذه المرة محدوداً للغاية (3 مليار)، وامتد على فترة طويلة (46 شهراً)، وعلى دفعات ضئيلة؟
- ✓ لماذا تحفظ التقرير على مرونة سعر الصرف، ووضع استثناءً لحالة الضرورة؟

✓ هل هناك تناقض بين دعوة تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور الدولة وبين الإشادة بوثيقة سياسة ملكية الدولة؟

✓ السؤال الأهم: في ضوء التجارب السابقة، ما الذي يضمن الالتزام بالاتفاق هذه المرة؟ وما هي تبعات عدم التنفيذ؟

✓ هل في رأى الإيكونومست مبالغة؟

- In some ways, Egypt finds itself back where it was in 2016, when it reached an agreement for \$12bn with the IMF. It implemented some fiscal reforms, such as subsidy cuts, but ignored the sorts of structural changes that would make its economy more competitive. Since then, the country's crisis has only deepened.

#### • خبرتنا التاريخية مع الصندوق

علاقتنا مع الصندوق كانت دائماً متوترة. وكما كتب د. الجزوري كان الاتفاق في يونيو 91 رقم 13 في علاقتنا مع الصندوق التي بدأت من عام 1962. وكثيراً ما توقف الاتفاق لأن مصر لم تستكمل تنفيذ بنود الاتفاق. خاصة ما يتعلق بالخصخصة. ص 85. وتم توقيع اتفاق جديد في سبتمبر 93. وكان آخرها في 2016 ثم في نهاية 2022 الذي ناقشه اليوم. فهل سينجح هذه المرة؟

**إضافة** إلى ما تم الإشارة إليه حول السياسة النقدية في تقرير الصندوق أود إبداء رأيي في مسألة رفع سعر الفائدة مجدداً. إن استخدام أدوات السياسة النقدية لا بد أن يكون له هدف (أو أهداف). ومنذ أن بدأت معدلات التضخم (أي المستوى العام للأسعار) في الارتفاع في معظم اقتصادات العالم، في أعقاب الإغلاق بسبب جائحة كورونا ثم أزمة الغذاء بسبب حرب روسيا وأوكرانيا، اتبع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (وهو بمثابة البنك المركزي) مساراً متصاعداً لزيادة أسعار الفائدة لمستويات غير مسبوقة. التفسير لهذه السياسة كان منطقياً، إذ كان الهدف هو كبح التضخم الذي بلغ حوالي 10%، والعودة به إلى المستوى المستهدف المعياري (2%). وربما كان من الطبيعي كذلك أن يتبع المركزي الأوروبي نفس المنهج والتوجه نحو التخلي عن سعر الفائدة السلبي الذي ظل سائداً في بلدان الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة. وبدأ ما يشبه سباق البنوك المركزية في موجات رفع أسعار الفائدة. وكان من بين البنوك التي سارعت في زيادة أسعار الفائدة البنك المركزي المصري، الذي استمر في موقفه من رفع الفائدة عقب كل مرة يرفع فيها الفيدرالي الأمريكي الفائدة. كان آخر القرارات زيادة الفائدة بثلاثمائة نقطة (3%) مرة واحدة. وفي كل مرة يجيء تفسير لجنة السياسات النقدية على ضوء ارتفاع معدل التضخم، ومن ثم استهداف ضبط زيادة الأسعار. وبينما بدأت معدلات زيادة التضخم في التباطؤ قليلاً وخاصة في

الاقتصاد الأمريكي، ورغم استمرار الجدل حول إمكانية الانخفاض التدريجي في التضخم دون أن يعوق تعافى النمو الاقتصادي هذا الاحتمال، أو لا يستمر الانخفاض حتى يصل إلى هدف 2% وإنما يستقر stick التضخم عند مستوى 3-4% (كما أشار الخبير العالمي الشهير محمد العريان في أحدث مقالة له)، لا يبدو أن زيادة الفائدة من جانب المركزي المصري ساعدت عملياً في التحكم في مستوى التضخم. لقد واصلت الأسعار زيادتها حتى فاق الرقم القياسي للأسعار 35% حسب جهاز التعبئة والإحصاء (وهو مستوى لم يبلغه التضخم في مصر أبداً) رغم رفع الفائدة عدة مرات.

على ضوء هذه النتيجة يلزم أن يراجع البنك المركزي سياسته في رفع الفائدة، مرة أخرى، حتى إذا قام الفيدرالي الأمريكي بمواصلة زيادة الفائدة. وفي رأبي أن اقتراح عدم رفع الفائدة مجدداً في مصر يستند إلى أمرين:

- من ناحية، ليس هناك منافسة بين الاقتصاد المصري وغيره على جذب رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق أسعار الفائدة في ظل أحوال "اللايقين" الاقتصادي المحلية والعالمية. بل أنه من الأفضل أصلاً عدم تشجيع رؤوس الأموال الساخنة.
- من ناحية أخرى، الأرجح أن رفع أسعار الفائدة ليس هو الأداة المناسبة - والكافية - لكبح التضخم. تتجح سياسة التقييد النقدي في حالة زيادة الطلب وعندها يكون التضخم "مدفوع الطلب" demand pull وهناك فائض سيولة مما يستوجب كبح الطلب وامتصاص السيولة عن طريق رفع الفائدة. الواضح أن التضخم في مصر "مدفوع التكلفة" cost push ويرجع بصفة أساسية إلى انخفاض قيمة الجنيه ومن ثم ارتفاع تكلفة الواردات سواء السلع النهائية وخاصة الغذائية او مدخلات الإنتاج. وكذلك من الضروري أن يراجع المركزي المصري مع وزارة المالية الآثار الممتدة لرفع الفائدة على الدين العام وتفاقم خدمته. وإذ تشير الدراسات إلى أن السبب الرئيسي للتضخم على مستوى التحليل الماكرو اقتصادي هو عدم الانضباط المالي واستمرار عجز الموازنة فإنه للسياسة المالية دور أساسي في استعادة التوازن النقدي والاقتصادي.

المشكلة الأهم تتعلق برد فعل البنوك التجارية لقيام لجنة السياسة النقدية - البنك المركزي - برفع الفائدة عدة مرات. تسابق أكبر بنكين في مصر (الأهلي ومصر) في إصدار شهادات ادخار ذات عائد مرتفع (بعضها بنسبة 18% ثم أخرى بنسبة 25%). ومع اقتراب موعد استحقاق الشهادة ذات 18% تصاعدت دعاوى تمديدتها عند فائدة أعلى. وحجة المطالبين بذلك هي الخوف من سحب المودعين لقيمة الشهادات



وعائدها (أكثر من 900 مليار جنيه) وضخها في السوق؛ مما يزيد الضغوط التضخمية، أو استخدامها في شراء عملات أجنبية (الدولة أساساً) من السوق غير الرسمية.

وفي تقديري أن كلا التصورين (التخوفين) غير مؤكد. للأسف لم يتم أي من البنكين أو المركزي (ولا مراكز البحوث) بدراسة وتحليل هيكل المودعين حسب حجم الودائع وخلفيتهم المهنية والوظيفية لمعرفة السلوك الادخاري للمودعين، وهل تكمن "بواعث" الادخار في الحصول على دخل أم الاستثمار (المضاربة)، ومن ثم توقع رد فعلهم لسياسة الفائدة. من مختلف الدلائل، يبدو أن باعث المودعين وحافزهم يكمن في الحصول على دخل إضافي وليس الاستثمار. ولهذا أتوقع ألا يقوم غالبية حائزي شهادات 18% باستردادها إذا لم تصدر البنوك شهادات ادخار بفائدة أعلى. وأرى أن استمرار معدل 18% هو أقصى فائدة ممكنة لاستمرار هذه الودائع. بل ربما يكون مناسباً تخفيض الفائدة على شهادات الادخار الجديدة بنسبة 2-3 نقطة مئوية. وحتى إذا فضل بعض المودعين عدم تجديد الشهادات واستخدام قيمتها في شراء النقد الأجنبي فإن تراجع قيمة الجنيه لن تشجع على هذا. استناداً إلى المنطق الاقتصادي السليم والفتنة: لا يُفَضَّل رفع الفائدة.

## ملاحظات على تقرير صندوق النقد الدولي عن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري

أ.د. معتز خورشيد\*

### مقدمة

يدور في الوقت الراهن حوار مجتمعي مُتعدد الأطراف والأبعاد حول القضية الاقتصادية والمرحلة المُقبلة من مسار مصر التنموي على عدد من المستويات، بدأت بالمؤتمر الاقتصادي خلال شهر أكتوبر الماضي، ويجري الآن الإعداد لبدء جلسات الحوار الوطني في مجال الاقتصاد، كما قدم عدد غير قليل من الخبراء والمهتمون بالشأن الاقتصادي رؤيتهم بخصوص المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي بالصحف ومنافذ الإعلام الأخرى. بيد أن أهم حدث مرتبط بهذا الشأن تمثل في الاتفاق المُبرم بين حكومة مصر وصندوق النقد الدولي الذي صدر بشأنه تقرير الصندوق عن مصر في يناير من العام الحالي (2023).

وقد شُرُفت بحضور جلسة حوارية هامة بمعهد التخطيط القومي عن الاتفاق الأخير بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي في ظل ما تشهده مصر من نقطة تحول في مسارها التنموي، من تحديات خارجية تتسم بتراجع مؤشرات نمو الاقتصاد العالمي وتعدد آليات عملة بفعل انعكاسات جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية-الأكرانية، و من تراجع بمعدلات أداءها الاقتصادي والاجتماعي كما تعكسه مؤشرات الكلية والقطاعية بحد سواء، برغم أنه كان من المُتوقع أن تجنى مصر ثمار المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي التي بدأت في عام (2016) باتفاق مع صندوق النقد الدولي. حيث قدم أ.د. محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي الأسبق تحليلاً اقتصادياً شاملاً لتقرير صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، وناقش أ.د. عثمان محمد عثمان وزير التخطيط الأسبق مكونات التقرير وانعكاساته على الأداء الاقتصادي الكلي، كما تعرض بالتحليل لتجربة مصر السابقة مع برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي من خلال خبراته الممتدة في هذا المجال. كما تضمنت الجلسة حوار ممتد من عدد من خبراء التنمية والتخطيط الاقتصادي من المعهد وخارجة.

فوفقاً للبيان الصحفي الذي أصدره صندوق النقد الدولي، يطمح البرنامج الاقتصادي للحكومة المصرية المدعوم باتفاق تسهيل الصندوق الممتد إلى "تنفيذ حزمة شاملة من السياسات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الاحتياطيات الوقائية، وتمهيد الطريق نحو تحقيق نمو

\* الأستاذ بكلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي-جامعة القاهرة - وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق.

مستدام وشامل بقيادة القطاع الخاص". وفي هذا الإطار، أكد تقرير الصندوق على أهمية تعميق "الإصلاحات الهيكلية" وتوسيع نطاقها للحفاظ على النمو القوي على المدى المتوسط. وحث السلطات المصرية على مواصلة الجهود لتشجيع النمو الاقتصادي بمشاركة القطاع الخاص - بما في ذلك تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتهيئة مناخ داعم لتكافؤ الفرص - وإتباع السياسات التي من شأنها تحسين حوكمة المؤسسات العامة، ودعم مشاركة النساء والشباب في سوق العمل، وتشجيع الصادرات. كذلك يؤيد تقرير الصندوق الخطط التي تبنتها مصر من أجل الانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة، وتأكيد التوجه نحو التحول الرقمي، والتزام مصر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، (على الرغم من وجود تباعد واضح بين إسقاطات تقرير الصندوق حتى نهاية حقبة العشرينات من القرن الراهن ومؤشرات وثيقة مصر للتنمية المستدامة 2030). وقد توافق ذلك مع إصدار الحكومة المصرية "لوثيقة ملكية الدولة"، والتوجه الراهن المتنامي لدعم الاستثمارات الخاصة.

وبناءً على ما سبق، تم التوافق على برنامج إصلاح اقتصادي يتضمن حزمة متكاملة من السياسات والإصلاحات الهيكلية من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، واستعادة الأصول المالية، وتمهيد الطريق إلى حدوث نمو اقتصادي مستدام طويل الأجل يتلخص في التوجهات التالية:

- التحول بشكل دائم تجاه سياسة سعر صرف مرن كوسيلة لامتناس الصدمات الخارجية والمساهمة في إعادة بناء الأصول المالية واحتياطيات النقد الأجنبي
- تبنى سياسة نقدية من شأنها الحفاظ على استقرار الأسعار مدعومة بسياسات مُكملة لتعميق أسواق سعر الصرف الأجنبي،
- ضبط السياسات المالية العامة من أجل ضمان استمرار تراجع حجم الدين العام، مع دعم التوجه نحو تعبئة الموارد، وتطبيق قانون إدارة المالية العامة بهدف تخفيض متطلبات التمويل الكلية.
- التوسع في شبكة الأمن الاجتماعي من أجل تخفيف مستويات الفقر وحماية محدودي الدخل.
- تبنى سياسات للإصلاح الهيكلي من شأنها تقليل تواجد الحكومة في الاقتصاد ومن ثم إفساح المجال للنمو بقيادة القطاع الخاص، وخلق فرص عمل جديدة تسمح بانخفاض معدلات البطالة، وتخفيض القيود على التجارة الخارجية، وضمان مستوى مرتفع من الحوكمة الرشيدة والشفافية.

وبرغم رشادة مقترحات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي المدعوم من صندوق النقد الدولي وضرورته في ظل المناخ التنموي الراهن وظروف الاقتصاد المصري في بداية الحقبة الثالثة من الألفية الثالثة، فإن المشكلة تكمن فيما يشهده العالم من حالة "عدم اليقين" الذي أصبح سيد الموقف فيما يخص توقعات المسار المستقبلي للمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العالمي، بل وفشل معظم الرؤى في هذى الصدد بوجه عام. والأمثلة متعددة في هذا المجال منها ما يخص التنبؤ بقيام الحرب الروسية الأوكرانية ومدى استدامتها، والتوقعات المرتبطة بالانتخابات النصفية للكونجرس، والأوضاع الاقتصادية الراهنة واحتمالات امتدادها أو استمرارها على نحو ما، وعدم اليقين بشأن سلوك الحكومة الإسرائيلية حديثة التشكيل تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، والتوسع الاستيطاني بشكل خاص. وقد خلص عدد من باحثي العلوم السياسية بأن العديد من دول الشرق الأوسط تدخل مرحلة من عدم اليقين المؤدى إلى صعوبة توقع مساراتها وانعكاساتها على المنطقة، وبالمثل يبدو أن النظام الدولي يشهد أيضا حالة من عدم اليقين من المتوقع استمرارها لسنوات عديدة قادمة، وهو ما دفع بعض أساتذة العلوم السياسية والاقتصادية إلى ضرورة اعتماد متخذ القرار الوطني وراسم السياسات التنموية بدرجة أكبر على مبدأ "عدم اليقين" عند إعداد رؤيته المستقبلية، بل أن بعضهم أفاد أن صدق بعض هذه التوقعات يُعد من المصادفات غير المحسوبة، وأن من لدية شك في ذلك، فليراجع توقعات المؤسسات الدولية على مدار الثلاث سنوات الماضية عن نمو الاقتصاد العالمي، ومعدلات التضخم، وأسعار السلع الرئيسية وصرف العملات.

ومن أهم سبل التعامل مع تزايد هذه الحالة من "عدم اليقين" هو ما أُصطلح على تسميته في مجال الدراسات المستقبلية بأسلوب "محاكاة السيناريوهات البديلة". وهو أسلوب يعتمد على إضفاء مستوى مرتفع من المرونة عند صياغة السيناريوهات الحاكمة لإعداد الإسقاطات والرؤى المستقبلية للأداء الاقتصادي، ودراسة انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة باستخدام نماذج للمحاكاة باعتماد الحاسب، وهو ما يُمثل القصور فيما قدمه تقرير صندوق النقد الدولي لإسقاطات وتوقعات الأداء المستقبلي للاقتصاد المصري بناءً على برنامج الإصلاح الاقتصادي المقترح. إذ أعتد التقرير في صياغة التنبؤات المستقبلية المحققة للأهداف الإنمائية المرغوبة من برنامج الإصلاح، على سيناريو واحد أو افتراضات موحدة. وعلى الرغم من مناقشة التقرير لبعض عوامل المخاطرة (Risk Factors) التي من شأنها عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرغوبة، فإنها ارتكزت في مجملها على الضغوط السياسية والاجتماعية التي من الممكن أن تواجهها الحكومة أو السلطات المصرية في تنفيذ متطلبات البرنامج الاقتصادي. ومن أهمها الضغوط التي سيواجهها البنك المركزي المصري عند التحول إلى المرونة الكاملة لحركة سعر صرف

الدولار، والسياسات الضريبية والمالية التي من الممكن أن تساهم في ارتفاع مستويات المعيشة خصوصاً في الفئات المجتمعية محدودة الدخل. كما أن هناك احتمال امتداد الضغوط التضخمية وارتفاع تكلفة التمويل التي تُعد من أهم عوامل المخاطرة. وأخيراً وليس آخراً، فإن انخفاض معدلات النمو وصعوبة التمويل في بداية تطبيق البرنامج بفعل القيود على زيادة الدين العام المحلي والخارجي تمثل أحد أهم عوامل المخاطرة من وجهة نظر تقرير الصندوق. ومن ثم، فمن المطلوب في هذا المجال من مراكز الدراسات الاقتصادية والتنموية في مصر مثل معهد التخطيط القومي ومراكز الدراسات والبحوث الجامعية الأخرى بناء نماذج وأدوات تحليلية تسمح بإعداد الإسقاطات المستقبلية في ظل أي تغيرات متوقعة في المناخ الاقتصادي المحلي والخارجي، وتقييم انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على تحقيق أهداف البرنامج ومسار مصر التنموي، ومن ثم تبنى السياسات التصحيحية المطلوبة. ولعل هذا التوجه يُمثل ضرورة يفرضها مناخ عدم اليقين السائد في الوقت الراهن.

ومن الملاحظ أخيراً، ودون الدخول في تفاصيل، أننا نشهد نوع من التكرار في أهداف وتوجهات وبرامج الإصلاح المالي والتصحيح الهيكلي لمصر المدعوم من صندوق النقد الدولي. فالبرنامج الاقتصادي السابق الذي بدأ تنفيذه في عام (2016) باتفاق مع صندوق النقد الدولي من خلال تسهيل ائتماني ممدد لمدة ثلاثة أعوام، لم يحقق أهدافه المرغوبة في ظل الظروف الدولية غير المواتية المتمثلة في جائحة الكورونا والحرب الروسية-الأوكرانية وتراجع النمو الاقتصادي العالمي. بيد أن الاتفاق السابق يشابه بشكل كبير مع ما يتضمنه الاتفاق الحالي من سياسات نقدية ومالية، حيث يركز بالمثل وفق تقارير الصندوق السابقة على "تحسين أداء أسواق الصرف الأجنبي، وتخفيض عجز الموازنة وحجم الدين العام، والارتفاع بمعدلات النمو واستدامته، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، والارتفاع بالإيرادات العامة وترشيد الإنفاق من أجل توجيه المال العام تجاه الأولويات التنموية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية محدودي الدخل".

وبناءً على ما سبق، فإن الاستمرار في تطبيق نفس توجهات برنامج الإصلاح النقدي والمالي المدعوم من الصندوق في ظل مناخ محلي وعالمي متقلب وغير منتظم، قد لا ينجح في استرداد الاقتصاد المصري لعافيته في غياب برنامج إصلاح هيكلي حقيقي يتصدى لجوانب القصور في جانب الاقتصاد العيني. بمعنى ضرورة أن يواكب سياسات الإصلاح المشارك في دعمها صندوق النقد الدولي خطة متكاملة من السياسات والبرامج متوسطة وطويلة الأجل، من شأنها إعادة هيكلة الاقتصاد في اتجاه تنمية القطاع الصناعي وزيادة مشاركته في جهود التنمية، وتبني استراتيجية متكاملة لتعميق التصنيع المحلي، وتوطين الصناعات جغرافياً، والسعي إلى الارتقاء بتكنولوجيا الإنتاج الزراعي وزيادة

معدلات إنتاجيته، وصياغة برنامج شامل يساهم في الارتقاء بإنتاجية عناصر الإنتاج من خلال الاهتمام ببناء رأس مال بشري مُكتسب لمهارات وجدارات الألفية الثالثة، وقادر على التفاعل مع التكنولوجيات الذكية للثورة الصناعية الرابعة والتحول الرقمي، وتبنى سياسات رامية إلى التحول إلى "اقتصاد معرفي" يتسم بالقدرة على توليد قيمة مضافة عالية من خلال بناء تكنولوجيات متطورة وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير والابتكار. وأن عدم الأخذ بالرؤى السابقة لإعادة الهيكلة من المتوقع أن يُمثل عائقاً هاماً من الممكن أن يؤثر في نجاح جهود الإصلاح الاقتصادي باتفاقية مصر مع صندوق النقد الدولي، فضلاً عن ضرورة مراجعة أهداف التنمية المستدامة وفق وثيقة مصر (2030)، في ظل ما توصل إليه تقرير الصندوق والسلطات المصرية من إسقاطات مستقبلية حتى نهاية السنة المالية (2027/28).

## بعض المسكوت عنه في الاتفاق الأخير مع صندوق النقد الدولي

أ. مصباح قطب

لم يحظ اتفاق سابق بين مصر وصندوق النقد الدولي بمثل هذا النقاش الواسع داخل أروقة الحكومة والجهات البحثية الرسمية وشبه الرسمية بمثل ما حظي به الاتفاق الأخير والذي وافق عليه المجلس التنفيذي للصندوق يوم ١٦ ديسمبر الماضي.

الاتفاق طال مخاض ولادته عن المعهود وتخلل شهور التفاوض حوله أحداث سياسية متعددة تركت آثارًا مباشرةً عليه، ومن أهمها اعلان الولايات المتحدة في سبتمبر الماضي فجأة تجميد ١٣٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر، وأمريكا هي صاحبة الصوت المرجح في المجلس التنفيذي للصندوق كما نعلم حيث تضاءلت قيمته المادية عن المأمول بكثير لتقف عند ٣ مليار دولار. بل ويمتد البرنامج لمدة بالغة الطول ولا تتناسب مع ضآلة المبلغ وهي ٤٦ شهراً؛ وأهمل الصندوق فيما يشبه العمد تقديم أي تعهد بشأن طلب مصر مليار دولار من صندوق الاستدامة والصلابة.

مكونات البرنامج المالية والنقدية والتجارية والهيكلية والاجتماعية معروفة ومنشورة هنا في البحث القيم الذي عرضه الدكتور محمود أبو العيون محافظ البنك المركزي الأسبق؛ لذا لن أعيد تكرار محتوى البرنامج. لكن أول ما أشير إليه أن العادة كانت قد جرت على أن يناقش معارضون وخبراء اقتصاد سياسات الصندوق وبرامجه في اعقاب الشروع في ابرام اتفاق معه؛ في حين تلتزم الحكومة الصمت وتمضي في التنفيذ بقدر طاقتها؛ بل وتتكتم على مواعيد وموضوعات المراجعات التي تقوم بها بعثات الصندوق بعد أي اتفاق؛ أو تعلق فقط على بعض النقاط المثارة حين تخشى أن تسبب اضطراباً اجتماعياً؛ ولكن باقتضاب؛ مع حرص على عدم توسيع الاشتباك السياسي بشأن البرنامج.

فما مدلول اهتمام الجهات الحكومية هذه المرة بمناقشة الاتفاق وبشفافية عالية؟ أهى الرغبة في البحث عن سبل لتطبيق البرنامج وتجنب ما يمكن أن يسببه من مشاكل اقتصادية اجتماعية؟ هل هي نوبة صحيان يتم فيها البحث عن سياسات جديدة غير تلك التي جعلتنا نقف مع الصندوق هذا الموقف العصيب؟ هل تريد الحكومة تغيير تعديل البرنامج لكن بطريقة مقبولة؟ أهنالك أصحاب مصالح يقاومون التنفيذ وتسعى الحكومة للتعرف على سبل التصدي لذلك بمثل هذا النقاش؟

في ظني أن بعض دوائر رسمية ربما تكون أدركت أن مصر مضت بعيداً في التزاماتها مع الصندوق تحت ضغط أزمة النقد الأجنبي الحادة، وبالتالي تسعى عبر المناقشات إلى اكتشاف سبل معالجة

ذلك أو حتى إيجاد بدائل لحل أزمة النقد عن غير طريق الصندوق، وبالتالي إمكان تجميد البرنامج في لحظة مناسبة أو جعله آخر برنامج تبرمه مصر مع صندوق النقد الدولي كما يطالب البعض؛ والاكتفاء بمشاورات المادة الرابعة ومساعدات الدعم الفني الصندوقية؛ ومنهم كاتب هذه السطور؟ أشير إلى أن ما كان يجرى عادة؛ ولا يزال؛ أن نسمع من فريق من الرأي العام داخل الحكومة وخارجها من يرى أن الحكومات في مصر تحتاج دائماً إلى عنصر خارجي ضاغط حتى تلتزم بالإصلاحات لأنها لو تركت وشأنها لا تصلح بل وكثيراً ما تتجاوب مع العنصر الحافز نفسه (الصندوق هنا) لمدى معين ثم تتقطع بها السبل فتعود القهقري إلى ما كانت عليه من اختلالات مالية ونقدية وتجارية صعبة. بالمقابل هناك فريق آخر يرفض برامج الصندوق كلية ويطالب الحكومة بإصلاح وطني يضع اطاره خبراء مصريون مشهود لهم، ويدعم الإنتاج والإنتاجية والتنافسية ويعزز العدالة الاجتماعية والاستقرار العام. وحتى هذه اللحظة لم يتم إعطاء هذا الصوت ما يستحق من اهتمام لكن الملاحظ أن النقاشات الدائرة الآن-ولعلها بشرة خير-بانتت تنفتح على كل الآراء.

لقد عرض الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان ضرورة مقارنة ما التزمت به مصر حيال الصندوق مع ما ورد في رؤية مصر 2030 وعدد أسبابه لذلك، لكنني أدعو إلى أن يقوم معهد التخطيط بعقد مقارنة موسعة بين رؤية صندوق النقد الدولي كما شهدناها في الاتفاق للاقتصاد المصري، ورؤية المعاهد البحثية المصرية لاقتصادنا شاملة أفكار ومقترحات جهات معنية بالبحث داخل الحكومة أو في المجتمع السياسي والمدني؛ ثم نجتهد لنجيب على التساؤل " كيف نقيم الفجوة بين الرؤيتين وما تفسيرها وأسبابها؟".

لقد بلغت اتفاقات مصر مع الصندوق منذ الستينات حتى الآن ستة عشر اتفاقاً؛ وبما أن حزمة الصندوق تكاد أن تكون هي ذاتها حرفياً طوال الوقت؛ ربما بحكم وظيفته العالمية المحددة وهي الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي؛ لكن تعاطى ذات العلاج ١٦ مرة؛ دون معالجة المرض تعنى أما أن العيب فينا حيث لم ينصلح اقتصادنا رغم كل تلك الحزم الصندوقية أو في الصندوق أو في كلينا. جدير بالذكر أن الصندوق كان إلى ما بعد منتصف الستينيات يوقع على اتفاقات الإصلاح سواء بسواء مع الحكومات إلى أن هدد جمع من كبار محامي القانون الدولي والاقتصاد الدولي بإقامة قضايا تعويض ضده (أي الصندوق) مقابل الإضرار التي نشأت عن تطبيق برنامجه أو حزمه الإصلاحية ومن وقتها تنبه وأصبح يطلب من الدول أن تتقدم بخطاب نوايا أو "برنامج وطني للإصلاح" بتوقيع المنفرد؛ ويقبله هو؛ لكي تقع المسؤولية على عاتق الحكومات وحدها. يفسر ذلك



العبارة الغريبة التي وردت في البيان الذي اصدره الصندوق عقب موافقة المجلس التنفيذي على البرنامج المصري في ١٦ ديسمبر والتي تقول "الشعور بالملكية الراسخة للبرنامج" أي أنه غير مسموح لمصر أن تقول ولو في الخفاء لقطاعات من شعبها أن هذا ليس برنامجنا لكنه برنامج الصندوق وأنا اضطررنا لقبوله نظرا لكذا ...

لغت النظر كذلك النص على دور محدد لدول الخليج في البرنامج سواء في شراء أصول من مصر أو تقديم تمويل أو إبقاء ودائعها (٢٨ مليار دولار من ٣٤ مليار احتياطات أجنبية) حتى سبتمبر ٢٠٢٦ أي موعد نهاية برنامجنا مع الصندوق؛ وهناك في البرنامج ما يشير بأن الصندوق كان يتناقش مع تلك الدول ربما بقدر ما يتناقش مع مصر ومن هنا نطالب بالكشف عن المذكرات المتبادلة بينه وبينها إذا وجدت؛ وحيثيات طلبه منها بالإبقاء على ودائعها الخ ...

أضف إلى ذلك أن الصندوق ربما عن قصد حرم مصر من شهادة كانت تريدها على الأقل عوضًا عن ضالة المبلغ وصاغ بيانه بما قد يوحي أن الشهادة لتلك الدول العربية فقط؛ وليست للعالم ومن ثم لم يشر مثلا إلى لجوء مصر لأسواق المال الدولية والتي يفترض أنها تتفتح على أي بلد عقب توقيعها اتفاقات مع الصندوق والأدهى أنه؛ وكما كشف بحق د. محمود أبو العيون؛ لم يعارض مثلاً الأموال الساخنة والتي كانت مفجر أزمة النقد في مصر بانسحابها المفاجئ أو الجماعي.

تحدث الصندوق في كل برامجه خاصة منذ ١٩٩٠ / ١٩٩١ عن اقتصاد يقوده القطاع الخاص؛ لكنه لم يتعرض مرة واحدة للعيوب الهيكلية في القطاع الخاص المصري وكيف يمكن معالجتها حتى يتم إسناد القيادة اليه ولهذا لم يكن غريباً أن يؤكد الدكتور أحمد جلال في ندوة بالجامعة الأمريكية منذ أسابيع أن صندوق النقد غير معنى كلياً بالقطاع الخاص، وكل ما يقوله عنه مجرد كلام بلا مضمون حقيقي، وأن هذا الشأن يخص البنك الدولي.

من الواضح أنه كان هناك أكثر من "دراقة" لاتفاق مصر مع الصندوق ويجب على المؤسستين اللتين قادتا التفاوض وهما المالية والمركزي أن يقدموا للأرشفيف القومي للبلاد تلك النصوص وأن تكون لدينا المراجع المتسلسلة لرحلة التفاوض لتتم العودة إليها مستقبلاً في الظروف الشبيهة. من حق الرأي العام أيضاً أن يعرف ما الذي اقترحه الصندوق ورفضته مصر والعكس ما الذي اقترحته مصر ورفضه الصندوق؟

ومن المعلوم أن سياسة الشفافية في الصندوق تتيح عدم نشر بعض المواد لأنها تتطوي على إجراءات لها تأثير على الأسواق ولا يصح إعلانها مسبقاً، لكن مطلبى هو أن يتاح لنا التعرف على نصوص تلك المواد بعد زوال السبب.

خلال الاتفاقات الأخيرة مع الصندوق ومنذ نوفمبر ٢٠١٦ على الأقل لم نسمع أن بعثات المراجعة أوصت بعدم صرف دفعة تالية نظراً لعدم تنفيذ التزامات معينة من الإصلاحات الهيكلية التي لم يتم تنفيذها فعلاً بما يجعلنا نقول إن الصندوق يرضى عن التنفيذ إذا تناول أموراً محددة فقط هي تلك التي من شأنها تقليل الإنفاق العام وزيادة الاحتياطات الأجنبية وتحرير سعر الصرف ورفع الفائدة وبيع أصول؛ أي كل ما يضمن أن الدولة تستطيع سداد التزاماتها الخارجية. ويمكن أن أضيف، ما يضمن فتح الفرص لكتل الأموال العالمية الهائلة التي تستثمر في تجارة الدين ولا شيء يعنيه بعد ذلك والدليل أن ما يطلبه حالياً طالب به من قبل وتغاضى عن عدم تنفيذه؛ ثم جاء ليلح هذه المرة على التنفيذ ولا نعرف ما سيجرى.

يملك صندوق النقد الدولي خبرات فنية رفيعة المستوى لا جدال، وأكد أزعم أن مستوى كوادرن لا يرتقي في كثير من الحالات إلى مستوى مفاوضيه وهو قدم ربما هذه المرة بالذات مطالب ايجابية لا تقبل عدم الالتزام بها، وتخص شفافية حسابات الشركات العامة والمناقصات والمزيدات الحكومية من كل الوجوه؛ ومع ذلك يبقى ثناءه على وثيقة ملكية الدولة غير مفهوم؛ وكذا أشادته بالصندوق السيادي.

حتى الآن، لم نفهم مطلب الصندوق ببيع الوقود بالأسعار العالمية وعدم تخفيض السعر إذا انخفض عالمياً حتى يتم التخلص من دعم الوقود، مع أن أمراً كهذا في ظروف التضخم المرتفع بشدة وتباطؤ النمو وارتفاعات الفائدة وضعف الطلب كفيل بإزاحة منتجين كثر وزيادة البطالة وإشعال غضب الناس. ثم أن الصندوق لم يذكر مرجعيته في ذلك؛ وأين اقترح مثل هذا من قبل وكيف نجح الاقتراح أو فشل، ولماذا لم يتحدث عن بديل آخر أو أكثر كسيناريوهات لهذا النوع من تحرير أسعار الطاقة خاصة وأن مصر خفضت بالفعل إلى حد كبير دعم الطاقة والذي كان مشكلة ضخمة حتى ٢٠١٥ بالذات. (هل يكون غرض الصندوق أن تزيد البلاد من صادراتها من الوقود إلى أوروبا المأزومة، أم أن ذلك يمكن اعتباره تفكير تأمري؟!).

بصفة عامة لم يشر الصندوق يوماً إلى معضلة تتمثل في أن معدلات الفقر كثيراً ما ارتفعت في مصر رغم كل برامج الحماية الاجتماعية ولعل توصية الصندوق في كل مرة بزيادة مخصصات

الحماية الاجتماعية تعكس إصرارًا على نمط واحد من الحماية يعمل كمرهم مسكن في فترة الصعوبات القاسية التي يسببها برنامج الصندوق من ارتفاعات في تكاليف المعيشة وبطالة وارتفاع تكاليف الانتاج الخ ولا يعنيه بعد ذلك ما الذي سيحدث أو حجم الوجع والمعاناة من جراء الإصلاحات. وهل تستطيع شرائح من الذين دخلوا تحت مظلة برامج الحماية تلك الإفلات من الفقر أم لا؟ ويلفت النظر أيضًا أن الصندوق لم ينظر مرة إلى تجارب حماية اجتماعية أخرى غير تلك التي في بعض دول أمريكا الشمالية ولم يشر إلى ما يمكن استخلاصه من تجارب في آسيا؛ والحماية هناك في التشغيل والتنمية أساسًا؛ أو دول شمال أوروبا وهكذا.

يلفت النظر أيضًا أن موقف الصندوق من الشركات التي تتبع الجهات السيادية يكاد أن يكون موقفًا "إيديولوجيًا" وليس اقتصاديًا فنيًا سليمًا، فهو قد ربط الانفاق على المشاريع القومية بعدم التأثير على الموقف الخارجي وعدم تقديم نقد أجنبي لها، لكن لم يفكر في الجدوى الاقتصادية لتلك الشركات وهل تسد جانباً مهماً من العرض أم لا، وهل تعمل بجدوى دقيقيه أم لا، ولم يقل لنا هل سيوافق على أي مشروع قومي تمتلكه جهة سيادية وكل مدخلاته محلية ويعمل مثله مثل غيره هل سيوافق أم لا؟ وفي تقديري أن الرؤية الوطنية لمعظم المصريين تجاه المشاريع القومية تختلف عن الرؤية الصندوقية، ولا يعني الناس أن يكون المشروع مملوكاً للجيش أم للقطاع الخاص فالمهم أن يقدم خدمة أو سلعة جيدة بأسعار معقولة وأن يعمل على أسس مستدامة وشفافة. وفي ذات الوقت، لا ينكر المرء أن بعض المشاريع العامة قد تكون تمت دون دراسات كافية أو انطوت على مزاحمة لا مبرر لها وخلقت جماعات مصالح ضارة بعمليات التغيير.

أكد الصندوق على أهمية الالتزام بمذهب (وحدة الموازنة العامة) وهذا لا خلاف عليه ومطلب وطني أصيل بالفعل؛ لكن وكما لاحظ أحد أساتذة الاقتصاد الكبار أن ما تفتقده مصر هو أساساً (وحدة الاقتصاد) قبل وحدة الموازنة، فقد توسعت طريقة الجزر المنعزلة في الحكومة لكن الغريب أن برنامج صندوق النقد الدولي يزيد من تفتت الاقتصاد لأنه لا يتكلم إلا عن السياستين المالية و النقدية و لا يتطرق إلى التخطيط أو إلى بقية السياسات الاقتصادية العامة أو السياسات الزراعية و الصناعية والتكنولوجية التي لا مناص أمام مصر من اتباعها لتحقيق التقدم والأمان لشعبها.

بصفة عامة لم يشر الصندوق يوماً إلى معضلة تتمثل في أن معدلات الفقر كثيراً ما ارتفعت في مصر رغم كل برامج الحماية الاجتماعية، ولعل توصية الصندوق في كل مرة بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية تعكس إصرارًا على نمط واحد من الحماية يعمل كمرهم مسكن في فترة الصعوبات القاسية

التي يسببها برنامج الصندوق من ارتفاعات في تكاليف المعيشة وبطالة وارتفاع تكاليف الإنتاج... الخ. ولا يعنى الصندوق بعد ذلك ما الذي سيحدث أو حجم الوجود والمعاناة من جراء الإصلاحات... وهل تستطيع شرائح من الذين دخلوا تحت مظلة برامج الحماية تلك الافلات من الفقر أم لا؟ ويلفت النظر أيضًا أن الصندوق لم ينظر مرة إلى تجارب حماية اجتماعية أخرى غير تلك التي في بعض دول أمريكا الجنوبية ولم يشر إلى ما يمكن استخلاصه من تجارب في آسيا؛ والحماية هناك في التشغيل والتنمية أساسًا؛ أو دول شمال أوروبا وهكذا.